رحلة الليبيين الأبدية للبحث عن الحرية!
قراءة في المشهد السياسي الليبي منذ الاستقلال.

د. محمد الهادي صالح الأسود•

مقدمة.

لم يتمكن الليبيون من تكوين دولة وطنية مستقلة، إلا في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وتحديدا أواخر سنة 1951م، تلك الدولة التي جاءت ثمرة للكفاح الطويل، الذي خاضه الأجداد جهاداً وجهدا مضنيا ضد جحافل الغزاة الطليان، استمر أكثر من ثلاثين عاما، دفعوا خلالها بأكثر من نصف عددهم بين شهداء ومنفيين ومهجرين وجرحى في سبيل حرية الدين والوطن والمواطن. هذا ويعترف المؤرخ الإيطالي (أنجلو دلابوكا) ببعض الحقيقة فيقر أنه:. "من خلال دراسته واطلاعه على تاريخ ليبيا، تبين أن ضحايا الاستعمار الإيطالي الفاشي في ليبيا منذ عام 1911 إلى 1943 يقدرون بنحو 100 ألف شخص، أي ما يعادل ثمن عدد السكان آنذاك، بالإضافة إلى مصرع 40 ألف آخرين أغلبهم من المدنيين في معسكرات الاعتقال الإيطالية.(الاهرام،2006)" ووفقا لروايات كبار السن الذين شهدوا كثيرا من المجازر الإيطالية، لا يمكننا أن نصدق إحصائيات هذا المؤرخ، لأنه يحاول التقليل من عدد الضحايا، ليخفف من حجم الجريمة، أو ليبرئ بلاده من جريمة إبادة أكثر من نصف عدد سكان ليبيا، ويمكننا التعرف على عدم دقة أرقامه من خلال تجاهله للمنفيين والمهجرين والذين قضوا بسبب الجراح، والجوع والفقر والأوبئة، التي انتشرت في عهدهم أكثر من أي وقت مضى، ناهيك عن الجهل المتعمد والتخلف الذي ضرب أطنابه في كل ركن وزاوية. حدثنا بعض كبار السن أنه خلال ثلاثينيات القرن المنصرم انتشر وباء الجدري في المنطقة الغربية من ليبيا، فأباد عشرات الآلاف من الناس(*).

جاء الاستقلال نتاجاً للتفاعلات السياسية الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي اتفق من خلالها الحلفاء المنتصرون على تصفية (الاستعمار) الإستدمار، ومنح المحتلة الشعوب استقلالها. اغتبط الليبيون بالاستقلال وفرحوا فرحا كبيرا، وبدءوا يعدون أنفسهم لمستقبل

• مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

(*)كان جدي لأمي وخالي من بين ضحايا ذلك الوباء، وأصيبت أمي وخالتيَّ في عين كل واحدة منهما وكادتا تصابان بالعمى.

زاهر مشرق يحكمون فيه بلادهم ويستمتعون بخيراتها في ظل حرية وارفة الأغصان ممتدة الفروع، وفي ظل غياب كامل للأجنبي المتغطرس. ولسان حالهم يقول: (الحمد لله نجونا من القوم الظالمين)، وكثير منهم يقولون (أبشروا أيها الليبيين الخير جاي).

أهمية الدراسة:ـ لا شك أنَّ دراسة وتحليل المراحل السياسية والتاريخية لتكوُّن دولة ليبيا الحديثة يكتسي أهمية قسوة؛ فهو يعمق الفهم، ويوضح الغامض، ويفتح المجال أمام صانعي القرار لاستيعاب واحتواء تجارب الماضي من أجل مستقبل أفضل.

أهداف الدراسة:ـ تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تعميق الفهم بتاريخ ليبيا وتصحيحه واستجلاء الغموض الذي لحقه.
2. دراسة وتحليل التجارب السياسية التي مرت بها البلاد من أجل أخذ العبر والغضات والاستفادة منها.
3. تعميق ثقافة الشباب والنشء الجديد بتاريخ بلادهم وما تعرضت له من محن وحروب، ساهمت بشكل كبير في تكوين الشخصية الليبية الحالية.

مشكلة الدراسة:ـ تمكن الليبيون بعد جهاد وجهد شاقين من تكوين دولة وطنية مستقلة، لكنَّ تلك الدولة لم تنجح في تحقيق آمال وأماني الليبيين في البناء والتنمية، فانقلبوا عليها وكونوا دولة جديدة مختلفة عن الأولى تماما. لكنَّ هذه الدولة فشلت في تحقيق طموحات الليبيين في الحرية والتقدم، فانقلبوا عليها مرة أخرى، وغيروا توجهاتها وسياساتها. وحيث أنَّ هذا الانقلاب الأخير تم عبر ثورة شعبية شارك فيها عدد كبير من الليبيين، فإنَّ سقوط النظام ترك فراغا كبيرا في السلطة الأمر الذي جعل كثيرا من التيارات والأشخاص يحاولون ملئ ذاك الفراغ. مما قاد إلى صراع دموي، كانت نتيجته فشل الدولة الليبية وإحراق ثرواتها وشبابها!

فلماذا فشل الليبيون في تكوين دولة قادرة على البقاء؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء هذا الفشل المتكرر؟ ولماذا لم تنجح الدولتان السابقتان في تحقيق رغبات وطموحات الليبيين؟

فرضية الدراسة:ـ تعرض الليبيين إلى حالات من التهميش والإهمال والهيمنة السياسية والاقتصادية من قبل الأجانب الذين سيطروا على بلادهم، منذ بعيد سقوط الأندلس بقليل، ثم تعرضوا لخيبات أخرى كثيرة لازمت ظهور الدولة الليبية منذ منتصف القرن الماضي، أدى إلى ضعف الانتماء الوطني لكثيرين منهم، لذا لم تستطع الحكومات التي أدارت شئون الليبيين أن ترضي طموحهم، أو أن تعبر عن تطلعاته.

مناهج الدراسة:ـ في هذه الدراسة سيتم استعمال المنهج التاريخي التحليلي، والمنهج الوصفي التحليلي.

حدود الدراسة:ـ ستكون الحدود المكانية للدراسة، حدود ليبيا، والحدود الزمنية، منذ الاستقلال سنة 1951إلى سنة 2016.

تقسيمات الدراسة:ـ سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية، وهي:ـ

المبحث الأول:ـ خيبات الاستقلال. المبحث الثاني:ـ خيبات سبتمبر. المبحث الثالث:ـ خيبات فبراير.

المبحث الأول:ـ خيبات الاستقلال.

تعرضت الحكومات الليبية المختلفة التي قادت البلاد منذ ديسمبر 1951م، إلى تدخلات وضغوطات خارجية، فرضت عليها سياسات ممالئة للدول الكبرى ذات النفوذ، وهو ما عطل دورها محليا وإقليميا، كدولة وطنية قادرة على التنمية والبناء، وعلى خدمة مصالح شعبها، وتلبية طموحاته السياسية والاقتصادية. وسرعان ما دب الفساد في أوصالها، فتعطلت برامج التنمية، واحتدم الصراع بين مراكز القوى فيها، وتعطلت عن لعب دورٍ فعَّالٍ في إقليمها وجوارها، وبدأت تعبرَّ عن عجزها على مواكبة تطلعات الليبيين وأمانيهم، وبخاصة شرائح المثقفين والمتعلمين والشباب، من خلال إنتاجها لعدد كبير من الخيبات! ما أدى إلى تهيئة الرأي العام الوطني لقبول الانقلاب عليها، ومحاولة بناء دولة جديدة بتوجهات سياسية جديدة، لعلها تكون أقدر على تحقيق طموحات الشعب الليبي.

الخيبة الأولى:ـ تمثلت في عجز الدولة الجديدة على التمسك بالاستقلال التام وبسط سيادتها وسيطرتها على البلاد، وتقليص نفوذ الدول الأجنبية فيها. فإيطاليا مثلا، استمرت في محاولاتها لاستعادة نفوذها، عن طريق المستوطنين الذين منحتهم الإدارة البريطانية حق المواطنة، وشاركوا في كافة النشاطات السياسية، فكان لهم ممثل في البرلمان الليبي، وهيمنوا على النشاطات الاقتصادية في البلاد. وخارجيا من خلال مطالبة إيطاليا بالمشاركة في كل عمل سياسي يتعلق بمستقبل ليبيا واستقلالها، وبالمطالبة بحقوق تاريخية في ليبيا باعتبارها جزء من أراضيها تم انتزاعها منها بعد هزيمتها خلال الحرب العالمية الثانية. وقد كاد النفوذ الإيطالي يعود إلى ليبيا رسمياً، وبترخيص من الأمم المتحدة، التي لم تر مانعاً من ذلك كمكافأة لإيطاليا على نبذها

للفاشية، لولا صراع دول الحلفاء ورغبتهم في السيطرة على ليبيا، نظرا لظهور النفط بكميات كبيرة فيها. في هذا الصدد ورد في المشروع الذي قدمته لجنة (بيفن . سفورزا) حول ليبيا وناقشته الجمعية العامة للأمم المتحدة في المدة من 20 سبتمبر إلى 10 ديسمبر 1949م ما يلي:.

1. "تستمر إدارة برقة لبريطانيا.
2. وتبقى إدارة فزان في يد فرنسا.
3. وتعطى طرابلس لإيطاليا مكافأة لها على نبذ السياسة الفاشستية والانضمام إلى الحلفاء(القماطي، 1978 ، ص159)".

الصراع على النفوذ بين الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية، استبعد إيطاليا من الحصول على أي نفوذ مباشر في ليبيا، وبقي الصراع محتدماً بين كل من بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية. حيث أكدت اللجنة الطرابلسية في تقرير وزعته على الساسة العرب المشتغلين بالقضايا السياسية بعد إعلان الاستقلال واستلام الحكومة الليبية الجديدة لمهامها، على هذا الصراع فقالت:. "لقد أصبحت في البلاد ثلاث دول تتنازع النفوذ وتتسابق إلى الحد من سلطة الشعب وتقيد حريته، وهي انجلترا وفرنسا وأمريكا، وأصبح هذا الثالوث الاستعماري نكبة على استقلال البلاد."(الزاوي،1985،ص425،426) كما ورد في التقرير أيضاً "يأخذ الشعب على الحكومة مصانعة الانجليز والفرنساويين وعدم معارضة مطالبهم. ويرى لزاما عليها أن تقف منهم موقف الصلابة للاحتفاظ بكرامتها كدولة مستقلة ذات سيادة."(الزاوي، 1985، ص427)

وبسبب ضعف إرادتها، قبلت الحكومات الليبية الجديدة ببقاء المستوطنين الطليان مواطنين في ليبيا، ومن الدرجة الأولى، يسيطرون على الروافد الأساسية للاقتصاد الوطني، ويعيشون حياة أفضل بكثير من الليبيين، وتوفر لهم الدولة الحماية والرعاية. والجميع كان يعلم أنَّهم لم يكونوا سوى بقايا جيوش الغزو الإيطالي الاستيطاني، الذين عملت حكومات الاحتلال الإيطالي على نزع ومصادرة آلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة من أهل البلاد الأصليين، وتمليكها لهم. و"يمكن القول إن الإيطاليين قد أحرزوا نجاحاً هاماً في مجال تجارب الاستيطان وتمكنوا حتى سنة 1939م من مصادرة (630) ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة وكان معظم الذين صودرت أراضيهم من الزعماء، وقادة الجهاد.(التهامي، 2010. ص 37.)"

وفي سبيل تغيير البنية السكانية (الدموغرافية) لليبيا، وتحولها إلى دولة مسيحية، عملت بعض القوى والشخصيات الأوروبية الرسمية على إضفاء الشرعية على وجود أولائك المستوطنين في البلاد، في محاولة لخلخلة النسيج الاجتماعي المتماسك في ليبيا وتهيئته ليكون قابلا للاندماج في

الثقافة والحضارة الأوروبية التي رفضها طيلة فترة الاحتلال الإيطالي وحكم الإدارة البريطانية. فقد ورد في تقرير للسيد (أدريان بلت) مندوب الأمم المتحدة في ليبيا أن:. "الجالية الإيطالية التي يقدر عددها في طرابلس وحدها بـ 45,000 من أصل 800,000 نسمة.... هذا الوضع حساس نظراً لما لهذه الأقلية من المصالح الاقتصادية والمالية، عدا عن أنها تحتل مركزا حيوياً هاماً في وضع البلاد الاقتصادي.(التهامي ،2010ص 369.)" وهذا يعني وفقا للثقافة الرأسمالية أنَّ هذه المجموعة تُعد أساسية في بنية الدولة الليبية طالما أنها تحتل مركزا حيويا في اقتصاد البلاد!

وفي إطار خضوع الحكومة الليبية لإرادة المجتمع الدولي، منحت المستوطنين امتيازات كثيرة، حُرم منها المواطنون الليبيون؛ من أهم تلك الامتيازات إعفاء ممتلكاتهم من الضرائب. والدليل ما ورد في مذكرة اللجنة الطرابلسية عن الحالة الاقتصادية والسياسية في ليبيا التي قدمتها إلى مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ سبتمبر 1952، أي بعد حوالي عام كامل من الاستقلال، والتي ورد فيها ما يلي:. "وكل هذه الضرائب مفروضة على أملاك الليبيين فقط. أما أملاك الايطاليين فما زالت معفاة من الضرائب.(الزاوي، 1985، ص416)"

الخيبة الثانية:ـ تمثلت في تأسيس الدولة على أسس اتحادية (فدرالية)، وهي دولة صغيرة عدد سكانها قليل(*)، ومتجانسون اجتماعيا ودينيا وثقافيا، وبالتالي فهي لا تحتمل قيام نظام اتحادي (فدرالي)، لا يصلح إلا للدول ذات الشعوب والثقافات المختلفة. وقد عارض كثيرٌ من الليبيين قيام دولتهم على أساس اتحادي، نظراً لما لهذا النظام من عيوب لعل أهونها؛ تشتيت الإمكانيات الاقتصادية، وترسيخ الروح الانعزالية، وتقوية وترسيخ النعرات الجهوية والقبلية، وزعزعة الوحدة الاجتماعية للبلاد، من خلال إخضاع المواطنين في أجزائها المختلفة لقوانين مختلفة، ولسياسات متباينة، ستؤدي إلى تقوية النفور بين المناطق، والتمسك بالخصوصيات والمكاسب الجهوية الخاصة، وإهمال المشترك الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

من الأمثلة على إهمال تلك المشتركات الثقافية، على سبيل المثال لا الحصر، ما حدث عندما أراد رئيس وزراء ليبيا الأسبق، محمد عثمان الصيد، أن يجمع بعض المخطوطات والوثائق المتعلقة بتاريخ ليبيا القديم، ويطبعها في كتاب. إلا أنَّ النظام الفدرالي حال دون تنفيذ هذا العمل، حيث لم يلاق اهتماما من المسئولين الذين شغلتهم الصراعات المناطقية عنه وعن غيره من المشروعات الكبرى. يقول محمد عثمان الصيد في مذكراته موضحا ذلك:. "ولقد تحدثت في عام 1962 في هذا الموضوع مع الأستاذ حسن ظافر بركان وزير الإعلام آنذاك، ومع غيره من رجال

(*) بلغ عدد سكان ليبيا عند الاستقلال حوالي مليون نسمة.

فزان من أجل العمل على جمع هذه المخطوطات وطبعها ولكن ظروف النظام الاتحادي في ذلك الوقت وما حدث بعد تعديل الدستور حال دون تحقيق هذه الفكرة(الصيد، 1996، ص 20)".

كما أشار رئيس وزراء ليبيا الأسبق، السيد محمد عثمان الصيد في مذكراته إلى المشاكل التي عانتها الحكومة الاتحادية (الفدرالية) مع حكومات الولايات التي تكونت منها الدولة الليبية، ومع الولاة الذين كانوا يرجحون مصالح ولاياتهم على المصالح الوطنية، فقال:. "واجهت الحكومة الاتحادية مشاكل لا حصر لها مع الولاة خاصة مع محمد الساقزلي والي برقة... وحذت ولاية فزان حذو ولاية برقة في عرقلة عمل الحكومة الاتحادية... عانت الحكومة الاتحادية كثيرا من هذه العراقيل، وصار السيد محمود المنتصر رئيس الحكومة يشكو باستمرار للملك من تصرفات الولاة، وأوضح له أكثر من مرة أن الولاة يضعون العراقيل أمام عمل الحكومة.(الصيد ،1996،ص83)"
كما إنَّ النظام الاتحادي ألحق الضرر ببعض القبائل؛ التي تم تقسيمها بين الولايات. مثل قبيلة المغاربة التي تم تقسيمها بين ولايتي طرابلس وبرقة في منطقة الوادي الأحمر. وأضطرت هذه القبيلة إلى تقديم شكوى تضرر إلى الملك تطالب بتوحيد أراضيها وأبنائها وضمهم إلى ولاية برقة حيث أكثرية المغاربة. كذلك شهدت الحدود الإدارية بين ولايتي طرابلس وفزان نزاعا طويلا لم ينته إلا بعد إلغاء النظام للاتحادي.

ومن بين الذين انتقدوا النظام الإتحادي، الأستاذ علي الديب، الذي كتب في العدد رقم 85 من صحيفة الليبي الصادرة بتاريخ 11/ 6/ 1959، ما يلي:. "ومن المؤسف أن كل ولاية اتخذت لنفسها كياناً مستقلاً، واستأثرت بسياسة خاصة بها، واتجهت في معالجة أمورها نحو طريق يضل فيه الساري ولا يوصل إلى الهدف الذي تنشده الرغبات... وقد كان من نتيجة هذه السياسات المتباينة أن أصبح المواطنون الليبيون غير متساوين في الحقوق والواجبات وغير خاضعين لأنظمة واحدة تشعرهم بأنهم أعضاء في جسم واحد، ولا شيء أقطع لصلات التعاون وأدعى إلى استثارة النعرات من أن يستشعر بعض المواطنين بالإجحاف في حقوقهم والإرهاق في تبعاتهم، بينما يحس البعض الآخر بشعور الميزة وضآلة التبعية.(التهامي،2010،ص 130)"
ويقول المؤرخ الروسي (ن. إ. بروشين) في تقييمه للنظام الاتحادي الليبي بعد الاستقلال:. "كما أن تشكل الدولة في ليبيا في صيغة نظام ملكي دستوري ذي بنية اتحادية للدولة، رسخ من التخلف الاجتماعي السياسي للمجتمع الليبي، ومن انغلاقه التقليدي وتفتته جراء الحواجز الجهوية والقبلية ومن تبعيته للدول الامبريالية.(بروشين، 2005، ص 11)"

الخيبة الثالثة:ـ رضيت الحكومات المتعاقبة بالتعايش مع الكثير من المتناقضات مثل، توقيع المعاهدات السياسية مع الدول الكبرى التي أدت إلى تواجد القواعد العسكرية على ترابها، في وقت كان أغلب الليبيين يرفضونها وينظرون إليها على أنها شكل من أشكال الاحتلال والتبعية، ثم تدعي أنَّها دولة مستقلة. وقد وصف الشاعر أحمد رفيق المهدوي المعاهدة بأنها "كعملية استعباد دولة ضعيفة من طرف دولة قوية وهي تمس سيادة ليبيا باحتلالها من قبل انجلترا.(بروشين، 2005، ص 362)" وقد ورد في تقرير اللجنة الطرابلسية، ما يؤكد رفض الشعب لتلك القواعد، حيث قال:. "والشعب غير راض عن سياسة المعاهدات، فإذا فتحت الحكومة على نفسها هذا الباب فسيزداد الشعب تذمراً، وسوف لا يعدم في القريب أو البعيد وسيلة لإبطال كل معاهدة لم تبررها المصالح الوطنية الحقة.(بروشين، 2005، ص 428)"

وكان الأخطر من كل هذا، عدم قدرة الحكومة على ضبط مرافقها ومؤسساتها وسياساتها الاقتصادية، بحيث بدت منفتحة على الكيان الصهيوني في نشاطات اقتصادية مثيرة ومستفزة لمشاعر الليبيين. يقول التقرير سالف الذكر:. "وقد ظهرت في ليبيا سياسة انجليزية ترمي إلى جعلها سوقا لإسرائيل، فقد شوهد في الأيام الأخيرة مراكب يهودية ترسو في ميناء طرابلس وبني غازي لأخذ ما هي في حاجة إليه بدون أن تلقى ممانعة، كما شوهد أن يهوديا معينا في بني غازي يرفع العلم الصهيوني على بيته في بعض المناسبات. وإلى هذا نلفت نظر الدول العربية قبل أن يتفاقم خطبه.(بروشين، 2005، ص 428)"

ولكي تُحْكِمْ الدول الأوروبية المتنافسة السيطرة على ليبيا وتضمن مصالحها ونفوذها، زرعت مئات الجواسيس، وآلاف الجنود، في طول البلاد وعرضها، حتى أصبحت الحياة معهم لا تُطاق، فهم يسيطرون على كل شيء، ويراقبون كل شيء، من أجل خدمة مصالح دولهم على حساب مصالح الشعب الليبي. يقول أحد رؤساء الوزارات في ليبيا سابقا، وهو يبرر للرئيس جمال عبد الناصر تخوف حكومته من انكشاف عملية نقل السلاح من مصر إلى الجزائر عبر ليبيا، إبان الثورة الجزائرية:. "كانت القوات البريطانية المتواجدة في ليبيا والمنتشرة على طول البلاد من طبرق إلى غرب طرابلس، والجواسيس الانكليز يسيطرون على مراكز حساسة، وموظفون من الانكليز أيضاً في شرطة ولاية طرابلس، وفرنسا لا تزال تحتل جنوب ليبيا (فزان) ولسفاراتها في طرابلس وبنغازي جهاز مخابرات من الطراز الأول، وله أعوان وعيون منتشرة في طول البلاد وعرضها.(الصلابي،2012،ص531)". كان هذا وصفاً دقيقاً لحقيقة السيطرة الأجنبية على بلاد

ومقدرات الشعب الليبي، وعلى حقيقة هشاشة الاستقلال الذي تم إنجازه، وضعف الحكومات وعدم قدرتها على تلبية طموحات الليبيين.

الخيبة الرابعة:ـ قبلت حكومات الاستقلال بسيطرة شركات النفط على الثروة النفطية الواعدة، في وقت كان تأميم الشركات النفطية من القضايا الملحة، خاصة وأن تلك الشركات كانت تُزَوِّرْ عند الإبلاغ على أسعار النفط المُباع، فتقدم للحكومة الليبية أسعارا أقل من أسعار البيع الحقيقية. يقول (ن. إ. بروشين):. "كان نشاط الشركات النفطية في ليبيا وشروط اتفاقيات الامتياز معها ينسق على أساس (قانون النفط) رقم (25) بتاريخ أبريل سنة 1955 وتعديلاته بتاريخ 3 يوليو سنة 1961 و16 يوليو سنة 1963. فمن خلال استغلال الوضع السياسي الصعب للبلاد استطاعت الاحتكارات أن تكبل الليبيين بشروط اتفاقيات احتفظت هذه الاحتكارات بموجبها بحصة الأسد في النفط... فشركتا (" إسو " و"أموسيز ") التابعتان للكارتل النفطي الدولي كانتا تدفعان للحكومة الليبية الأرباح على أساس ثمن التصدير 2.16 . 2.18 دولار للبرميل الواحد من النفط الخام. أما الشركات الأمريكية "المستقلة " (" بان أميركان "،" كونتيننتال "،" ماراتون "،" أميرادا " و" فيليبس بتروليوم ") فكانت تصدر النفط الليبي وفق تخفيضات ملموسة. فشركة " كونتيننتال " كانت تصدره بسعر 1.31 دولار للبرميل الواحد و" أميرادا " بـ 1.45 دولار، و"ماراتون" بسعر 1.31 دولار بينما كان السعر المحدد للبرميل هو 2.23 وكانت الأسعار التشجيعية تسمح للشركات "المستقلة" بمنافسة الاحتكارات النفطية الداخلية في الكارتل بنجاح.(بروشين، 2005، ص 456)"

كما إنَّ تلك الشركات كانت تثير كثيراً من الشكوك، حول مصداقيتها في ممارسة الأعمال المرخصة لها فقط، بل كانت تتعداها إلى نشاطات أخرى مشبوهة. "وقد كتبت الصحافة الليبية أكثر من مرة أن كثيرا من الشركات الأجنبية تعود بالخسارة على اقتصاد البلاد بلجوئها إلى الصفقات غير المشروعة وإلى الإخراج الممنوع للمواد الثمينة وغير ذلك.(بروشين،2005،ص373)" كما كتبت صحيفة الرائد بتاريخ 10/ 6/ 1957، تقول:. "إن أقل ما يمكن قوله على هذه الشركات الأجنبية هو استهتارها بواجبات الضيافة. والقسم الأعظم من رساميلها موضوع خارج البلاد وهو يؤكد تطلعها إلى نقل الأموال إلى هناك بكل الوسائل الممكنة.(بروشين، 2005، ص374)"

الخيبة الخامسة:ـ سلَّمتْ تلك الحكومات بسيطرة الأجانب على الاقتصاد الوطني مثل، سيطرتهم على المنظومة المصرفية، التي كان يديرها أجانب بنسبة أكثر من 90%، وعلى التجارة الخارجية والداخلية التي احتكرها الأجانب أيضا، في حين بقي الليبيون تحت مستوى خط الفقر، تنتشر بينهم البطالة والأمية والأمراض الفتاكة. ورد في تقرير اللجنة الطرابلسية آنف الذكر أن "توريد

البضائع من الخارج وتصديرها محرم على جميع الليبيين. وقد وكلت هذه المهمة إلى شركة (ميتشل كوتس) وهي التي تحدد أسعار المنتجات الوطنية التي يمكن تصديرها. ولا يمكن أن يشتري أحد ما يمكن تصديره إلا هذه الشركة بالثمن الذي حددته.(بروشين، 2005، ص415)" إنَّ أقل ما يُقال في هذه السياسة أنَّها سياسة احتكار وابتزاز وسرقة لثروة الشعب الليبي.

كما تم التمييز بين العاملين الليبيين والعاملين الأجانب من حيث الأجور والمرتبات بحيث كان العمال الأجانب يتقاضون أجورا ومرتبات كبيرة. "فقد جرت العادة على أن يزيد أجر العامل الأميركي والإيطالي والإنجليزي عدة أضعاف على أجر العامل الليبي الذي يحمل نفس المؤهل.(بروشين، 2005،ص 434)". و قد أشار الصحفي الأمريكي (ستيفنتس) إلى أنّ "هناك شكاوى من نصاب العمل ومن الأجر... فقيادة المطار تؤمن العمل لأكثر من 3 آلاف من الأهالي بمرتب شهري يعادل 35 دولاراً وسطياً، في حين يتقاضى الأمريكي . سائق البلدوزر ألف دولار في الشهر.(بروشين، 2005، ص256)"

وانتشر الفساد المالي والإداري في مفاصل الدولة، على الرغم من حداثة سنها. نذكر من ذلك، فضيحة طريق فزان التي أثارتها صحيفة (المساء) في منتصف شهر أغسطس من سنة 1960م، وتتلخص في أن عبد الله عابد السنوسي، وهو من كبار الحاشية الملكية، كان يمتلك شركة مقاولات. كُلِّفت شركته بتنفيذ مشروع طريق طرابلس فزان. غير أنه طالب الحكومة، بعد توقيع العقود، بمبلغ إضافي قدره (4 ملايين جنيه) في حين كان المبلغ الأصلي للمشروع هو (1.9 مليون جنيه). وقد أدى تسريب هذه المعلومات إلى حدوث أزمة سياسية وخلافات حادة بين البرلمان الذي طالب بالتحقيق في القضية، والحكومة التي حاولت التستر على قريب الملك. وانتهت تلك القضية بسحب الثقة من الحكومة وسقوطها بتاريخ 1960/10/16م (المقريف، 2008، ص 163).

لم يكن الفساد الذي بدأ يستشري في البلاد، وبالذات في مؤسساتها العليا، خافياً على الملك الذي حاول منع ذلك الفساد لكن من دون اتخاذ إجراءات عملية رادعة. فبتاريخ 13 يونيو 1963م، وجه الملك رسالة إلى الجهات المختصة وإلى جميع المسئولين في الدولة، يحذرهم بأنَّه سيتخذ إجراءات رادعة إن لم ينتهوا. وقد ورد في رسالة الملك ما يلي:.

"إلى رئيس الحكومة الاتحادية والوزراء، والوكلاء، وكل مسئول بها، وإلى والي طرابلس ووالي برقة ووالي فزان، ونظارهم ومديريهم ومتصرفيهم وكل مسئول فيهم. إنه قد بلغ السيل الزبى، وما

يصم الآذان من سوء سيرة المسئولين في الدولة من أخذ الرشوة سرّاً وعلانية، والمحسوبية القاضيتين على كيان الدولة وحسن سمعتها في الداخل والخارج، وقد قال تبارك وتعالى:. (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون)، ولقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف:. (لتأمرن بالمعروف ولتنهونَّ عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم فيدعوا خياركم فلا يستجاب لهم) وقال صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف:. (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان) وإني بنعمة الله وقدرته سوف أغيره بيدي إن شاء الله، ولن تأخذني في الله ولا في طهارة سمعة بلادي لومة لائم.

والسلام

التوقيع/ محمد إدريس المهدي السنوسي(القماطي، 1978، ص 180)"

لكن الملك لم يفعل شيئا ليوقف الفساد، حيث لم يصدر عن الديوان الملكي ما يفيد تقديم بعض الشخصيات للمحاكمة، أو للعزل. فظل الفساد يستشري في مفاصل الحكومة ويزيد في الجفوة بينها وبين الشعب، ويزيد في قصر عمرها. يُضاف إلى ذلك، أن أداء الحكومة فيما يخص السياسات المحلية والسياسة الخارجية كانت مُرتبكة ومُحبطة للطموحات والآمال الوطنية للشعب الليبي؛ فمحلياً شهدت البلاد اضطرابات وقلاقل سياسية كبيرة، مع بدء أول انتخابات برلمانية سنة 1952م، بسبب ما أشيع عن حدوث تزوير في نتائجها. يقول شاهد عيان:. "وقد سجل التزوير في تلك الانتخابات.. أعلى أرقامه القياسية على مستوى عالمي.. فنجح من لم يحصل على عشرة أصوات.. وسقط مرشحو المؤتمر الوطني الذين كانوا يلقون تأييدا شعبيا كاسحا.. ليس محل شك أو جدل مكابر.. وكان هذا التزوير باكورة عطاء الحكومة الليبية من الأعمال الرائدة.. ذلك أنها كانت أول انتخابات تجري في البلاد لاختيار أعضاء مجلس النواب.. وعلى أثر ذلك قامت الاضطرابات في صبراتة.. والزاوية.. والعجيلات.. أستشهد فيها برصاص البوليس أكثر من 15 شخصا بدون مبرر.. وأعلن حضر التجول ليلا..(المشيرقي، د-ت، ص 354)"

وخارجيا، كانت استجابتها للقضايا العربية الساخنة متواضعة جدا، وتتسم بالبطء والتمويه وعدم الوضوح، ففي الوقت الذي كانت الأمة العربية تخوض غمار حروب عديدة ضد العدو الصهيوني، كانت الحكومات الليبية المتعاقبة لا تتفاعل مع أجواء تلك الحروب، ولا تشارك فيها بشكل يرضي طموح ورغبة الشعب الليبي، ولم يكن يخفى على الناس أنَّ هذا التلكؤ والبطء يتم بمعرفة الملك ووفقا لتوجيهاته! كما أن ما أشيع عن مشاركة طائرات حربية بريطانية من قاعدة

العدم في طبرق، في العدوان على مصر خلال عدواني 1956م، و1967م، والأخبار التي تفيد بتدرب عدد من الطيارين الإسرائيليين في القواعد البريطانية والأمريكية في ليبيا، قد زادت من تذمر وغضب الليبيين، الذين خرجوا عدة مرات في مظاهرات عارمة تنديدا بموقف الحكومة السلبي من القضايا العربية، وتطالب بطرد القواعد الأجنبية.

واستمر الليبيون يعانون من الفقر، ومن تدني الأجور والمرتبات، ومن بعض الأمراض والآفات والحشرات الناقلة للأمراض وبخاصة (القمل والبق والبراغيث). حيث لم تتمكن هذه الدولة من تغيير أحوال الليبيين إلى الأحسن تغييراً سريعاً. تصف لنا الكاتبة الأمريكية (كيت أجنر Keith Agner)، في كتابها (أبناء الله Children of Allah)، أحوال الليبيين فتقول:. "لقد كان الليبيون باستمرار تحت رحمة العوامل الجغرافية والظواهر الطبيعية كالمطر والجفاف ونسيم البحر العليل ولهيب الصحراء القاحلة. وهذه العوامل والظواهر كانت باستمرار المصدر الموجه لحياتهم الاجتماعية.(التير،1992،ص85) " وهذا يعني أنَّ حياة البؤس والشقاء مكتوبة على الليبيين طالما تحكمت البيئة فيها ولم تستطع الدولة تغييرها!

الخيبة السادسة:ـ تمثلت في فساد الحياة السياسية، من خلال التضييق على الوطنيين المعارضين للنظام الملكي، وألغيت الأحزاب السياسية، ووُضعت الصحف تحت المراقبة، وطُورد المعارضون، وشُنت حملات دهم واعتقالات شملت الجامعات ومختلف المواقع التي يتواجد بها أولئك المعارضون. يقول شاهد عيان ما يلي:. "بعد بضعة أيام سمع صاحبنا عن حملة اعتقالات واسعة شنتها السلطات الليبية في الولايات الثلاث: (طرابلس وبرقة وفزان) على مجموعة كبيرة من المثقفين الليبيين والعرب الآخرين.. علم أن المقبوض عليهم بلغ عددهم (129) وأن المتهمين (158) أي أن البحث ما يزال جارياً عن (29). بين من تم القبض عليهم عشرات من طلبة الجامعة والمدارس الثانوية، وموظفين إداريين ومدرسين، وطبيب، ودكتور في العلوم الاقتصادية من أهل العراق، ومحررو عقود، وأعضاء نيابة، ومحامين. أما التهمة الموجهة إليهم فهي الانتماء إلى تنظيم عربي وتأسيس شعبة له في ((ليبيا)) خلال عام 1958، مع أن هذا التنظيم تم حله قبل ذلك التاريخ.(الجنزوري، 2000 ، ص 338)"

وتدخلت الحكومة في القضاء بشكل سافر، وحاولت تكييف كثير من القضايا بشكل يؤدي إلى إدانة المتهمين والحكم عليهم. يضيف شاهد العيان:. "كان صاحبنا يعلم أن من حقه (قانوناً) الإطلاع على أوراق القضية ومقابلة موكليه المحبوسين، لكن سلطة الاتهام . التي يفترض أنها الأمينة على تطبيق القانون . رفضت تمكينه من الإطلاع ومقابلة موكليه انصياعاً لأوامر

الحكومة، التي تعترف بالقانون قولاً وتدوس عليه بالأقدام عملاً، كما هي حكومات عربية عديدة.(الجنزوري، 2000 ، ص 339)"

كما حُرم كثيرٌ من الوطنيين، وبخاصة من قادة الجهاد ضد الاستدمار الفاشستي العنصري، من حق المواطنة، أو العودة إلى الوطن بعد الاستقلال، وتم نفيهم وإسقاط الجنسية عنهم. منهم على سبيل المثال لا الحصر: الشيخ الطاهر أحمد الزاوي، الذي كتب مؤكداً على ذلك قائلاً:. "وكان ما نشرته اللجنة الطرابلسية ضد إدريس وكتاب عمر المختار سبباً في منعي من دخول ليبيا... (الزاوي، ص ص 531، 532)" والأستاذ بشير السعداوي الذي نفي وعاش في المنفى إلى أن توفي في بلاد المهجر. وكثيرون غيرهما.

في ظل هذه الخيبات، لجأ الشعب إلى التظاهر والشغب لإظهار معارضته لسياسات الحكومة وللقصور والتقصير الذي وقعت فيه. فخلال الأعوام من 1952م، وحتى 1969م، خرج أبناء الشعب الليبي في أكثر من مدينة يطالبون بإصلاحات جوهرية في السياسة الليبية الداخلية والخارجية. وفي عام 1967 م، مثلاً، تظاهر الطلاب في مدينة بنغازي، احتجاجا على عدم مشاركة الملك في القمة العربية التي انعقدت في الخرطوم لمناقشة التدابير المطلوب اتخاذها للتخفيف من حِدَّة النكسة العسكرية التي تعرضت لها الجمهورية العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، ومعهما الأمة العربية، إثر العدوان الصهيوني في 5 يونيو 1967م، ثم لاحقاً واصلوا مظاهراتهم احتجاجا على إجبار رئيس الوزراء الوطني محي الدين فكيني على الاستقالة وقبولها من قبل الملك. وبدلا من أن يخرج الملك ليتحدث إلى الأمة، مبررا غيابه على القمة العربية، وموضحا الخطوط العريضة لسياسات البلاد تجاه القضايا الساخنة المحلية والعربية والدولية، خرجت قوات الأمن لتضرب المتظاهرين بالأسلحة النارية، وبالهراوات، والغاز المسيل للدموع، وتُسْقِطْ عدد منهم بين قتيل وجريح، ثم تقوم بطرد عدد كبير منهم من الجامعات والمدارس، وتقرر نقل بعضهم إلى مدارس أخرى*.

الترابط الاجتماعي والسياسي القوي في ليبيا، نقل مظاهرات بنغازي إلى الزاوية، حيث خرج مئات الطلاب والمعلمين، وأعداد كبيرة من المواطنين، في مظاهرات مؤيدة لمظاهرات بنغازي. ثم انتشرت المظاهرات في طرابلس، والخمس، ومصراتة، والجميل، وسبها وغيرها من المدن الليبية... يطالبون بتكوين اتحاد طلابي، وبالتحقيق في جرائم قتل المتظاهرين في بنغازي والزاوية وباقي

* لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى عبد الرحمن الجنزوري. رحلة السنوات الطويلة

المدن، ومعاقبة المجرمين، ويطالبون بإجلاء القواعد الأجنبية، وإجراء إصلاحات في قطاعات التعليم والإسكان والصحة، وتحسين الأجور، والإبقاء على رئيس الوزراء الوطني محيي الدين فكيني، الذي قدم استقالته احتجاجا على رفض الملك إقالة محمود علي أبو قويطين، قائد عام قوات الأمن في ذلك الوقت، الذي رفض معاقبة الضباط الذين أمروا بإطلاق النار على المتظاهرين. توجيه السلطات رصاص بنادقها إلى صدور الطلاب والمواطنين وقتل العشرات منهم، أحدث صدمة عنيفة في المجتمع الليبي، وجعلت كثيرين يعتقدون أن الدولة التي جاهد في سبيلها آباؤهم قد سُرِقَتْ منهم، وأن الجهاد الذي دفعوا خلاله بأغلى ما كانوا يملكون، قد استحال هباء منثورا، وزاد من درجات الإحباط لديهم. "وفي 5 يونيه سنة 1967 ومنذ بداية العدوان الإسرائيلي، راح المتظاهرون في طرابلس وبنغازي يمطرون السفارتين الأمريكية والإنجليزية بالحجارة كما أحرقوا سيارات السفارتين.(بروشين،2005،ص 489)"

الخيبة السابعة:ـ قيام بعض اليهود، في طرابلس وبنغازي، في مشهد استفزازي مثير للغضب والقرف، بالاحتفال بانتصار الدولة العبرية على الدول العربية، وتعلقهم أعلام الكيان الصهيوني على أسطح منازلهم. وهو ما استدرج بعض الشباب العرب الغاضبين إلى رفض هذا العمل والقيام بمحاولة إزالة تلك الأعلام، ما أدى إلى الاصطدام ببعض الشباب اليهود الذين أصروا على إبقاء الأعلام فوق الأسطح. هذه الحادثة استغلتها المخابرات الصهيونية (الموساد) لاحقا لإقناع يهود ليبيا بالهجرة إلى أرض فلسطين، فقامت بتكليف عناصر سرية بزرع عدد من العبوات الناسفة والقنابل وتفجيرها في بعض محلات اليهود، ثم أشاعت أنَّ تلك المتفجرات زرعها الشباب العربي، وأنَّ مخططا لقتل وتصفية اليهود يجري الإعداد له في ليبيا بشكل واسع النطاق، هذه المؤامرة أدت إلى هجرة جميع اليهود من ليبيا تحت الخوف والتهديد الممنهج.

سيطرة الأجانب من يهود، وطليان، وانجليز، وأمريكيين، وأوربيين عموما، على الاقتصاد الوطني لليبيا، وسيطرة الشركات الاحتكارية على النفط الليبي، أدت إلى تذمر الشعب الليبي من موقف حكومات العهد الملكي السلبي تجاه هذه القضايا المهمة والحساسة، وتجاه القضايا العربية الساخنة. فكان تحطيم هذه القيود حلماً راود الليبيين منذ الاستقلال. وبما أنَّ الشعب الليبي شعب ينتمي في معظمه إلى العروبة، ويعتبرها الوعاء الحقيقي الذي يتطلع إلى الانضواء تحت لوائه، ويحقق آماله وتطلعاته عن طريقه، ويتأثر سريعا بما يجري على الساحة العربية، فقد "كانت الأنباء الواردة من القاهرة ودمشق وعمان تترك أثرا كبيرا على تكوين الرأي العام لليبيين. فبلاغات القيادة العسكرية من مصر والأردن المتضمنة استخدام الإسرائيليين للطائرات الأمريكية من قاعدة

ويلس . فيلد جرحت بصورة عميقة المشاعر الوطنية لليبيين إذ كان ذلك يعني في الواقع خيانة بلادهم لمصالح العرب.(بروشين،2005،ص 491)"

فقد النظام الملكي شعبيته منذ قيامه بتقييد النشاطات السياسية في البلاد، ثم فقد شرعيته في البقاء، منذ اللحظة التي انطلقت فيها أول رصاصة من جانب قوات الأمن (البوليس) إلى صدور الشباب الليبيين، فبدأ يتجه نحو فرض نفسه بالقوة، وهي المرحلة التي يبدأ فيها أي نظام، العد التنازلي في رحلة الصعود إلى الهاوية. كما فشل النظام الملكي في توزيع ثروة النفط، التي بدأت تتكدس بأيدي رجالات الحكومة، توزيعاً عادلاً بين الناس، وهو الأمر الذي جعل الفوارق الاقتصادية تظهر بين الليبيين بشكل ملفت للنظر، وهم الذين تأسست دولتهم وهم فقراء شبه مُعدمين. فكيف أصبحوا بهذه السرعة فريقين غني وفقير؟ يقول الدكتور محمد زاهي المغيربي "أنَّ من بين العوامل التي أفقدت النظام الملكي التأييد الشعبي وأدت إلى تدهور شرعيته ما يلي:.

1. أن الانتعاش الاقتصادي الذي صاحب اكتشاف النفط وتصديره لم يتم توزيعه بصورة عادلة حيث لم يحصل غالبية الليبيين على نصيب عادل من الثروة النفطية.
2. ظل النظام السياسي الليبي تحت سيطرة نخبة تقليدية ذات قيم وتوجهات مخالفة لقيم الفئات الجديدة التي ظهرت في المجتمع الليبي بسبب التعليم وغيره من العوامل.

أن هذه الفئات الجديدة لم تجد أي قنوات (مؤسسات وتنظيمات) رسمية علنية يمكن أن تحقق طموحاتها وتوقعاتها ومطالبها في المشاركة السياسية.(المقريف،2008، ص 20)"

ويبدو أنَّ محاولات الملك للإصلاح قد باءت بالفشل، وأنَّه كان يعاني من عدم قدرته على ضبط الأحوال السياسية والاقتصادية، حيث كان النافذون من أقاربه وحاشيته المقربون يتصرفون بما يخالف القوانين، ويحاولون فرض مصالحهم على الحكومة والجهات التابعة لها، وهو ما أدى إلى حدوث خصومات كثيرة بينهم وبين الحكومات المتعاقبة، وكان البرلمان ميدانا لبعض تلك الخصومات. وقد عبَّر الملك عن عجزه عن إيقاف ذلك الفساد وتبرمه من تلك التصرفات والمخالفات، ومن سوء الأحوال عموماً بتقديم استقالته مرتين إلى مجلسي الشيوخ والنواب والحكومة، كان آخرها في 21 جمادى الأولى 1389هـ الموافق 4 أغسطس 1969م، بينما كان في اليونان في رحلته الأخيرة قبل انقلاب سبتمبر بأسابيع قليلة.(المقريف،2008، ص168، 169، 170)

المبحث الثاني:. خيبات سبتمبر.

خلال الدولة الثانية، ابتليت الدولة الجديدة بآفة الزعامة الشخصية التي تحب الانفراد بالقرار وبالعمل وبالظهور، فتحولت إلى مزرعة خاصة للأسرة الحاكمة، وتكونت حولها جماعات النهب والرشوة والفساد التي جعلتها تنهار تحت رفض الشعب وغضبه.

قامت الثورة في الأول من سبتمبر 1969، وتمكن الجيشُ من إسقاط النظامَ الملكي، ورفع القذافي ورفاقه شعاراتهم الجديدة المستوحاة من العروبة والإسلام، والمعبرة عن كل تلك التطلعات المشروعة، التي كان الشعب الليبي يناضل من أجلها، وبالتالي كان مهيئا لقبولها. فهب معظمه يؤيدها، ويناصرها، ويؤازرها، والتحم الشعب مع ما اعتقد أنها ثورته في ملحمة تاريخية رائعة، جسدت أسمى معاني الحب، والتأييد والمباركة، وبعثت الأمل في نفوس آلاف الشباب المتطلعين إلى بناء ليبيا دولة عربية ديمقراطية حديثة، حرة من كل التدخلات الأجنبية، وقادرة على السيطرة على اقتصادها وسياستها، وأمنها، تشارك في توحيد الأمة العربية، وفي تحرير أراضيها المحتلة، وحولت عملية قلب نظام الحكم، الذي نفذه الجيش إلى ثورة شعبية، وهتف الليبيون من جديد، أن أبشروا (الخير جاي). لكن هذه الثورة أنتجت، هي الأخرى، خيبات لا تقل خطورة عن خيبات سابقتها.

الخيبة الأولى:ـ انزلق الحكام الجدد في طريق إعطاء الوعود الكبيرة المغرية، التي على الرغم من أنها شحذت همة الشعب، وجعلته يندفع وراءهم تأييداً ومناصرةً، ودغدغت عواطف الناس، وأيقظت أحلامهم، وأعطتهم الأمل في أن يعيشوا حياة كريمة، بعيداً عن القهر والتهميش. إلا أنَّ تلك الوعود كانت صعبة التنفيذ، وتحتاج إلى خطط وبرامج دقيقة وفنية، تستند إلى الديمقراطية والعدالة لاجتماعية التي تضمن التداول السلمي للسلطة، وهو ما لم يرده أولائك الحكام. فقد بدأ القذافي منذ البيان الأول للثورة، في إعطاء الوعود، التي ألهبت حماسة ومشاعر الليبيين، ودفعتهم إلى الخروج في مسيرات تأييد ومناصرة.

حيث وعد بدولة سائرة في طريق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية. يقول في البيان الأول للثورة:. "**وهكذا منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة تحت اسم ((الجمهورية العربية الليبية)) صاعدة بعون الله، إلى العمل، إلى العلا، سائرة في طريق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية، كافلة لأبنائها حق المساواة، فاتحة أمامهم أبواب العمل الشريف، لا مهضوم ولا مغبون ولا مظلوم ولا سيد ولا مسود، بل إخوة أحرار، في ظل مجتمع ترفرف عليه إن شاء الله راية الرخاء والمساواة.**(السجل القومي، ص 9)". إنَّ وعدا ببناء مجتمع هذه ملامحه، حري به أن

يُناصر ويُدعم، وجدير بالليبيين المتعطشين للحرية والعدالة، أن يخرجوا إلى الشوارع تأييدا ومناصرة لمن يقدم لهم دولة ترفرف عليها راية الرخاء والمساواة.

اعتقد الليبيون أنَّ فجرا جديدا، تلوح في ثناياه علامات الخلاص من القهر المتواصل عبر العصور، قد بزغ أمامهم، وضنوا أنه الفجر الصادق الذي انتظروه طويلا، فالتحموا به وناصروه. وشجع ذلك القذافي فتمادى في وعوده فقال في أول خطاب له بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين لاستشهاد عمر المختار بتاريخ 4 رجب 1389هـ الموافق 16 سبتمبر 1969م: "**إنَّ تكاتف قوى الشعب العاملة من عمال وفلاحين ورأسمالية غير مستغلة ومثقفين وجنود، إن هذا التحالف المقدس، هو الذي سيبني الاشتراكية، هو الذي سيحقق العدالة الاجتماعية، هو الذي سيوزع الرخاء لا الفقر. إن الاشتراكية التي نعنيها أيها الإخوة، هي أن نشترك في الإنتاج وان نشترك في عدالة التوزيع لهذا الإنتاج، وان نحقق الكفاية في الإنتاج، بغير استغلال وابتزاز، بغير سحت أو حرام، بغير رشوة، لا بد بإذن الله أن نصل إلى مجتمع الكفاية والعدل تحقيقا لمبدأ الاشتراكية.**(السجل القومي،مج 1 ، ص 16، 17)".

فهل تحققت تلك الوعود؟ كلا، بل كانت أولى خيبات الليبيين، أنَّ كثيرا منها لم يتحقق، بل تحقق بدلا منها فوضى اقتصادية، وفوضى فكرية، وفوضى إدارية. فالاقتصاد الليبي لم يحقق أية زيادات في النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، على مدى ثلاثين عاما. يقول سيف الإسلام القذافي في كتابه ليبيا والقرن الواحد والعشرين: "**يعاني الاقتصاد الليبي من مشاكل أساسية أخذت تتفاقم مع مرور الوقت حتى ولدت مصاعب جمّة، ولذلك ينبغي تطبيق الإصلاحات المطلوبة دون أي تردد تفادياً لأي تعقيدات.**(القذافي، 2002، ص311)" لكن هذه الإصلاحات تأخرت حتى فات الأوان، فإذا كان سيف قد أجرى هذه الدراسة سنة 2000م، فلماذا لم ينفذ إصلاحاته أكثر من عقد من الزمان؟

ثم يضيف سيف القذافي: "**يبدأ تشخيصنا للحالة الليبية بكونها تعاني، بالدرجة الأولى، من حالة عدم الاستقرار الإداري والتنظيمي، وبالتالي عدم استقرار الطرق والأهداف حيث تسود حالة من الثورية الداعمة لفكرة "الثورة الدائمة...**(القذافي،2002. ص9)" إنَّ سيادة حالة من الثورية لعقود طويلة، في أي بلد، لن تكون له نتائج إيجابية، وهذا أمر خطير بالنسبة لشعب متخلف، واقتصاد صغير معتمد على النفط. وقد تجسدت مظاهر عدم الاستقرار الإداري والتنظيمي في إساءة استخدام الموارد الاقتصادية للدولة، مما تسبب في خسائر كبيرة. يقول سيف الإسلام القذافي مؤكدا على ذلك: "**إنَّ إساءة استخدام الموارد الاقتصادية تتجسد بشكل عام في عدم**

الحصول على أفضل المداخيل من استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والمادية نتيجة لانعدام الاستخدام الأمثل لهذه الموارد.(القذافي،2002،ص 29)"

الخيبة الثانية:ـ انتشرت البطالة في ليبيا بنسبة كبيرة، بسبب عدم قدرة الدولة على خلق مواطن عمل جديدة، وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على التوسع واستيعاب جزء كبير من الباحثين عن عمل، ولجأت الدولة، إلى توزيع الخريجين الجدد على الجهاز الإداري القائم، وهو ما أدى إلى تضخمه، وخلق نوع جديد وخطير من (البطالة المُقنَّعة). أما القطاع الخاص فكان هامشياً وغير قادر على المساهمة في استيعاب جزء من الخريجين، لذا كان على القطاع العام، وبخاصة قطاع التعليم، أنْ يستوعب الجزء الأكبر منهم، لدرجة أنه تضخم وتورم ولم يعد قادراً على القيام بدوره في تزويد مخرجاته بالمهارات الكافية لسد احتياجات سوق العمل.

أما تدني الأجور والمرتبات، فكان من أعظم الخيبات؛ حيث حرص النظام على تقييدها وعدم السماح بزيادتها، على الرغم من الوفرة النقدية، وقد أصدر (مؤتمر الشعب العام) القانون رقم (15) لسنة 1981م، الذي جاء في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة الحصار الأمريكي والأزمة الاقتصادية العالمية، وأعلن حينها أنه قانون مؤقت سوف يُلغى بانتهاء سبب ظهوره، لكن مرت السنوات تترى من دون أن يوافق القذافي على إلغائه أو تعديله، على الرغم من مطالبة (جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية) بذلك. وتم بواسطة هذا القانون تقييد المرتبات فلم تعد قادرة على الزيادة تحت أي ظرف من الظروف، على الرغم من الزيادات الكبيرة في الأسعار التي طرأت على السلع الأساسية. وتسببت السياسات العامة للدولة في جمود وركود الاقتصاد الليبي، وجعله غير قادر على تحقيق نمو حقيقي، والتوسع الأفقي والرأسي لاستيعاب الأيدي العاملة، وزيادة الإنتاج، بل آلت معظم المتغيرات الاقتصادية إلى التراجع، لدرجة باتت معها عمليات الإصلاح مكلفة ومجهدة.

أدت الزيادة الكبيرة في عدد العاطلين عن العمل، والزيادة الكبيرة في عدد العاملين في الجهاز الإداري، والقيود القانونية والفكرية التي حددت أنواع وطبيعة النشاطات الاقتصادية، والقيود المفروضة على أسعار صرف العملات الأجنبية، وعلى الاستيراد والتصدير، إلى عجز الجهاز الإداري عن متابعة خطط التنمية، والاستمرار في تسيير مؤسسات الدولة بشكل ناجح، كما أدت إلى ضعف المشاركة في الإنتاج بصفة عامة. وبذلك لم تتحقق الكفاية في الإنتاج، ولم تتحقق العدالة في التوزيع، اللتان وعدنا القذافي بهما، واختفى شعار (صنع في ليبيا) وبلغ الاستغلال

والابتزاز شأوا كبيرا، وصار السحت والحرام وسيلتين مهمتين في الحصول على المال، وفي الكسب غير المشروع، وانتشر الفقر وزادت الحاجة عن كافة الحدود المتوقعة.

والغريب في الأمر أنَّ هذا الوضع السيئ لم يكن غائباً على أنظار الدولة الليبية، بل كانت تعلمه جيدا، وتمت مناقشته عديد المرات في المؤتمرات الشعبية الأساسية، التي طالبت بإلغاء القانون المشار إليه آنفاً، ورفع القيود عن النشاطات الاقتصادية، وتبسيط الإجراءات المطلوبة لتأسيس الشركات والتشاركيات. لكن رأس السلطة (القائد)، الذي كانت توجيهاته ملزمة لكافة الإدارات والمؤسسات في ليبيا وفقا لقانون (الشرعية الثورية)، لم يوافق، فذهبت قرارات المؤتمرات الشعبية، صاحبة السلطة والسيادة، أدراج الرياح.

وفي محاولة منه لوضع حلول للعجز الغذائي في ليبيا، لكن بطريقته الترشيدية الهزلية التي تكتفي بالاقتراحات، ولا تذهب إلى القرارات العملية، أو تستند على الدراسات الفنية، قال القذافي في كلمته بتاريخ 3 سبتمبر 2004 م ما يلي:. "**النهر الصناعي العظيم أقول لكم انه في الإمكان إقامة محطات للأبقار ومراعي للأبقار عليه تكفي ليبيا من الحليب ومشتقاته ولم يعد بعد ذلك تستورد الجبنة من الخارج ولا حليب الوردات أو غيره.... يمكن نجرب نضع تحت تصرفنا/ 100 ألف هكتار نرويها حتى من المياه الجوفية من غير النهر الصناعي العظيم نكفي ليبيا من القمح .. هذا مشروع تحد.. 100 ألف هكتار نزرعها قمحا تكفي ليبيا من القمح.... اقتصاد المضاربة هو الذي يجعل الدول تركع.. العالم كله ينهار.. لابد من أن نقلع عن اقتصاد المضاربة.. البيع والشراء في النقود.. السمسرة زيادة السعر عدم إنتاج السلعة.. أنا شخصيا لن أبقى معكم يوما واحدا في هذه البلاد إذا كان اقتصاد هذه البلاد مبنيا على المضاربة يعني الحقيقة إما أن يكون هناك إنتاج .. سلع تكفي الحاجة أو تصبح مغامرة خطيرة إذا أصبح الليبيون سوقا استهلاكية وتحولوا إلى اقتصاد المضاربة.**(القذافي،1424، ص49 ،50)"

وهذا تماما ما أصبحت عليه ليبيا، سوقا استهلاكية وبلاد غير منتجة، لكنه لم يغادرها! وبقي مشروع التحدِّي في خيال القذافي لأنه لم يكن ممكناً التنفيذ هكذا بكلمات في خطاب عابر، من دون دراسات ولا خطط ولا إجراءات تنفيذية دقيقة. وحتى المحاولات التي جرت لزراعة مساحات من الأرض في جنوب ليبيا بالحبوب، لم تهيئ لها الدولة شبكة مواصلات فعالة لنقلها إلى الشمال حيث الاستهلاك، ففسدت في أماكنها.

التراجع في أداء الاقتصاد الليبي كان واضحا وضوح الشمس لكل ذي بصيرة، أما الدولة، وعلى رأسها القذافي فقد كانت تعلم، وهذا ما يجعلنا نعتقد أنها كانت تشارك عن قصد فيما يجري من دمار وانهيار لمختلف المؤسسات الاقتصادية. ودليلنا في ذلك أنَّ الجهاز الشعبي للمتابعة كان يراقب عن كثب مختلف الهيئات العامة ويسجل ما يحدث فيها بشكل دوري، ثم يحول تقاريره إلى المسئولين في الدولة، وفي مقدمتهم القذافي، وأولاده. ففي سنة 1998م مثلاً، قدم جهاز الرقابة الإدارية تقريره السنوي. وكان قد رصد فيه كثيرا من المخالفات، مثل:. "**ظاهرة التزوير والوساطة والمحسوبية والرشوة واستغلال المناصب لمآرب خاصة. ظاهرة اللامبالاة وانعدام الجدية وإهمال الواجبات...**

أ.. تم ضبط 12526 اثنا عشر ألفاً وخمس مئة وستة وعشرون حالة تسيب إداري (غياب) خلال الفترة من 1990/1/1 حتى أيلول/ سبتمبر 1990.

ب.. إصدار قرارات إدارية (تعيين، نقل، ترقية، استغناء عن الخدمات) تتعارض مع القوانين الفعلية.

ج.. دفع رواتب بعض الموظفين أثناء تغيبهم عن عملهم، أو منحهم إجازات مدفوعة.

د.. إساءة توزيع العمل بين الموظفين في بعض الأقسام وعدم تعيين الموظف المناسب في المكان المناسب.(القذافي،2002، ص 39، 40)"

الخيبة الثالثة:ـ أنَّ تقارير الجهاز الشعبي للمتابعة، على دقتها ووضوحها، لم تحد من الفساد، لأنه لم يؤخذ بها. وأنَّ الفقر في ليبيا لم يتوقف عند الحد الذي كان علية صبيحة الأول من سبتمبر 1969م، ولم ينته كما وعد القذافي، بل استشرى في أوصال المجتمع الليبي بشكل بات ينذر النسيج الاجتماعي بالخطر، ويهدد الوحدة الوطنية بالتصدع. وكان من أهم أسباب الفقر في ليبيا انتشار البطالة، وتدني الأجور والمرتبات، وتوقف الاقتصاد الوطني شبه الكامل عن التوسع والتطور، وانتشار المخدرات والمؤثرات العقلية بين الشباب.

ومن الحقائق الواجب ذكرها هنا، أنَّ مؤسسات الدولة لم تكن غائبة بشكل كلّي عن المشهد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فلقد ساهمت في متابعة مشكلاته وحاولت تحليلها وإيجاد حلول لها. من تلك المؤسسات مثلاً، اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل، التي أعدت دراسة سرية قالت فيها:. "**والفقر ظاهرة موجودة، ولن يكون من المجدي كثيرا التذرع بمقولة إن الفقر مشكلة عالمية في محاولة للتقليل من شأن تداعيات هذه المشكلة على المستوى المحلي فالفقر حقيقة مشكلة عالمية وذات أبعاد تتجاوز الإطار المحلي، لكن حتى**

على المستوى العالمي هناك محاولات جادة لتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء ومن المهم التأكيد على إن القضاء على مظاهر الفقر بالإطلاق غير ممكنة في المجتمع فللفقر مسببات تتجاوز الإطار الاقتصادي إلى المستوى الثقافي وأسلوب الحياة لكن المقدور عليه محاصرة مظاهر الفقر وتحييد عناصره من أن تستشري في أوصال المجتمع وان للفقر وجها أخر كالحاً عنوانه انعدام القناعة بوجود الفرصة بحياة أفضل وتيئيس متواصل يهمش قدرة الفرد على معاودة التحليق باتجاه انتشال نفسه ومن حوله من هذه الحاجة وظروفها القاسية.(اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل،1372، ص11)"

هذا تحليل واقعي وتنبيه جاد للخطر الذي كان يحيق بالدولة والمجتمع، لكنه لم يدفع مؤسسات الدولة وقيادتها إلى العمل على تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ولم يحفز المخططين على وضع الخطط الكفيلة بتحسين أداء الاقتصاد، بل استمر التخبط والعشوائية، والابتعاد عن معالجة صلب المشكلة، وتضييع الوقت في تقديم النصائح، وفي معالجة الأعراض الجانبية للمشكلات الاقتصادية؛ مثل تمكين شرائح معينة من الحصول على امتيازات محدودة، لغرض تأكيد ولاءهم للنظام مثل (مواليد الفاتح، أبناء الرفاق، الحرس الثوري..) وغيرهم من الشرائح الطفيلية على المشهد السياسي والاقتصادي.

وهكذا بات الاقتصاد الليبي يتراجع بشكل لم يعد معه قادرا على مواجهة متطلبات وحاجات الشعب المتزايدة، وبدأت كثير من الأمراض الاقتصادية؛ مثل الريعية، والاعتماد على مصدر واحد للدخل، والتناقص في معدلات الإنتاج، تظهر فيه، بل وبعض الأمراض كانت مرتبطة به من دون غيره من اقتصادات العالم؛ فالتراجع السريع في الإنتاج وتوقف المصانع والشركات عن العمل وعجزها عن دفع أجور عمالها، واعتماد الدولة على النفط بشكل شبه كلي، في تغطية نفقات كل شيء تقريبا، ظاهرة اقتصادية ارتبطت بالاقتصاد الليبي أكثر من غيره! يقول مجموعة من الباحثين في معرض تحليلهم لمشكلات الاقتصاد الليبي: "ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد عرضة للهزات والصدمات الخارجية التي يمكن أن تحدث في أسواق النفط العالمية...(رهيط، المجبري، 2005. ص66)"

الجدول (1) تراجع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال 30 عام.

المتغير / السنة	1970	1975	1980	1985	1990	1999	2000
النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%15.7	%4	%0.6	%8.2 .	%1.2	%0.4 .	%3.5
معدل النمو السنوي في الادخار الإجمالي الحقيقي	%27	%58.3.	%37	%55.1	%170.2	%19.7	%23.3
نسبة الادخار الإجمالي إلى الناتج الإجمالي	%35.3	%23.7	%49	%26.4	%16.8	%8.7	%9
نسبة الادخار الخاص إلى الناتج الإجمالي	%27.6	%21.4	%13.3	%22.6	%0.35.	%0.83	%10.1
نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج الإجمالي	%17	%27.9	%23	%21.6	%13.9	%9.6	%12.6
نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج الإجمالي	%27.6	%21.4	%13.4	%22.6	%0.35.	%0.83	%10.1
نسبة الناتج النفطي إلى الناتج الإجمالي	%57.1	%51.9	%62.6	%46.5	%28.1	%31.7	%40.3

المصدر: التطورات الديموغرافية (السكانية) والاقتصاد الليبي، بحث في العلاقات والسياسات. منشورات مركز الدراسات والبحوث بأمانة مؤتمر الشعب العام.

بإمعان النظر في الجدول السابق، يَظهر أن الاقتصاد الليبي كان يعاني من تراجع كبير في كثير من مكوناته. فالنمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي مثلا، تراجع من 15.7% سنة 1970 م، إلى 3.5% فقط سنة 2000 م، وتراجعت نسبة الادخار الإجمالي إلى الناتج الإجمالي من 35.3% سنة 1970 م، إلى 9% فقط سنة 2000 م، وتعرضت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى التذبذب الخطير خلال هذه الفترة، فمن نسبة 57.1% سنة 1970 م، إلى 28.1% سنة 1990 م، ثم إلى 31.7% سنة 1995 م، ثم إلى نسبة 40.3% سنة 2000 م، وهو ما يشير إلى تراجع مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي. والحقيقة التي يجب الإشارة إليها هنا هي، أنَّ السبب في تذبذب مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، يرجع إلى تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، وليس إلى ظهور منتجات جديدة في الاقتصاد الوطني، أو زيادة الإنتاج في المؤسسات الاقتصادية القائمة.

وعلى الرغم من أن مؤسسات الحكم حاولت معالجة بعض نقاط الضعف في الاقتصاد الوطني، وقدمت عدة دراسات وحلول، إلا أنَّ لاءات القذافي كانت لجميع محاولات الإصلاح بالمرصاد، فعرقلت كافة مقترحات الإصلاح. لذا مُنِيَ النمو السنوي المركب في الناتج المحلي بأدنى نسبة نمو مقارنة بشرق وجنوب آسيا، وأمريكا الجنوبية، وإفريقيا جنوب الصحراء. وبطبيعة الحال لا نريد أن نقارن بالولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا مثلا، لأن ذلك ضربا من ضروب الخيال، فقد بلغ نمو الاقتصاد الليبي نسباً سالبة حيث كان – 1.96% خلال عشر سنوات، من 1990 م إلى 1999 م. وتراجع النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي من 15.7% سنة 1970 م، إلى 3.5% سنة 2000 م.

وتستمر الدراسة السرية، (لتحسين مستوى المعيشة ومعالجة أوضاع محدودي الدخل)، في تحليل وتقييم أداء الاقتصاد الليبي فتذكر ما يلي:. "**إن ما نشهده يذهب إلى ما هو أبعد وأخطر من ذلك بالنسبة لنا (خاصة المسئولين منا)، حيث إن مستوى معيشة الإنسان الليبي يتراجع ويتدنى بشكل ملفت للنظر، وأضحت ظاهرة الفقر لدى الكثيرين أمرا ملموسا وشبحا يهدد السلم الاجتماعي وينذر بمشاكل معقدة سواء على الأفراد أو الأسر أو الأمن والسلم الاجتماعيين ككل سياسيا واقتصاديا، وهي ظاهرة أصبحت من الوضوح بشكل لا يمكن معه إخفاؤها أو الالتفاف عليها أو اختراع مبررات ومسوغات لها، ولا لزوم للبحث عن الأدلة لإثبات وجودها...**(اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل ،ص1)"

هذه دراسة واضحة وضوح الشمس لمن يريد أن يُصْلِحْ، وهي اعتراف رسمي وموثق من جهة عامة تعتبر ركناً من أركان الدولة الليبية، وفيها إشارات واضحة جلية تتوقع حدوث اضطرابات واحتجاجات، وانهيار للسلم الاجتماعي، إذا لم تبادر الدولة لمعالجة التردي والخلل في الاقتصاد الوطني. لكن على ما يبدو، لم يكن القذافي يتصور أو يتخيل أن يجرؤ الشعب الليبي على الثورة.

ومع كل هذه الشواهد والمؤشرات، واصل القذافي ممارسة هوايته المفضلة المتمثلة في تقديم الوعود المغرية، بعيدا عن التنفيذ، فقال بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين لاستشهاد شيخ المجاهدين عمر المختار:. "**ستكون أوامر الشعب بعد الآن مطاعة بدون تردد، وستكون كلمة الشعب بعد الآن هي العليا في ليبيا، سيكون الحكام بعد الآن هو الشعب، وسيقف المسئولون في الحكم إجلالا للشعب ولن يقف الشعب بعد اليوم إجلالا لحاكمه**". ويقول في نهاية خطابه: "**لقد انتهى عهد التدجيل، انتهى عهد التدليس، عهد النفاق، انتهى عهد العروش والكراسي،**

انتهى عهد احتكار السلطة، انتهى عهد ذر الرماد في العيون.. واتى عهد الإنتاج، عهد المسؤوليات، عهد العمل الجاد، عهد الكفاح.(السجل القومي، مج1،ص 20، 23)"

لكنَّ المؤسف، أنَّه لم يتحقق من هذه الوعود شيء، كل الذي تحقق أنَّ المصانع التي أنشئت، في بداية الثورة، تعرضت للإهمال والاستنزاف، ثم للتصفية الكاملة تقريبا، والغريب أن ذلك تم في إطار برامج الإصلاح المزعومة التي بدأت مع نهاية القرن الماضي، أو ما يُعرف ببرنامج (ليبيا الغد) الذي تبناه سيف القذافي، بحجة تطوير الاقتصاد الوطني تحت شعار الخصخصة من أجل التحول إلى اقتصاد السوق.

الخيبة الرابعة:ـ أنَّ عمليات الخصخصة تمت بأساليب وطرق غير علمية ولا عملية، بل كانت تتم بطرق انتقائية، حيث يتم بيع الشركات والمصانع ذات القيمة العالية بأسعار زهيدة لذوي الحظوة ودافعي الرشاوى، أمَّا تلك التي تحتاج إلى صيانة كبيرة وتجديد وإعادة هيكلة، فقد أبقيت تحت ملكية الدولة، بمعنى أنَّ الدولة خسرت المؤسسات الاقتصادية التي كان يمكن أن تساهم في دعم الاقتصاد الوطني مقابل إصلاحات محدودة، بخصخصتها، وخسرت مرة أخرى بتحملها نفقات وخسائر المؤسسات الفاشلة أو غير القادرة على الإنتاج. وهكذا كان الفشل وتصفية كثير من المشروعات الزراعية والصناعية والشركات سمة، تميز بها الاقتصاد الليبي. فتناقص الإنتاج إلى الحد الأدنى، وزادت النفقات التشغيلية إلى الحد الأعلى، فكانت الأرقام التي خُصصت للاستثمار فيها أرقاما فلكية مقارنة بحجمها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

يقول سيف الإسلام القذافي:. "**أولا: في القطاع الصناعي الذي خُصصت له استثمارات تفوق 4315 مليون دينار ليبي، بما فيه أكثر من 250 مصنعاً، تستخدم أكثر من 47000 منتج(عامل). يلاحظ أنه باستثناء 17 سلعة منتجة محلياً تحقق إنتاجاً يفوق 60 في المئة من القدرة الإنتاجية القصوى للمصانع، فإن معدلات الإنتاج في صناعات أخرى تتراوح بين 9 و59 في المئة من القدرات القصوى المرسومة. أيضاً تراجعت الإنتاجية لبعض منتجات الصناعات الإستراتيجية خلال الفترة بين 1990/1/1 إلى 1990/9/30، مقارنة مع إنتاج سنة 1989. مثلاً، انخفض إنتاج هواتف قار يونس عام 1990 بنسبة 48 في المئة مقارنة مع سنة 1989. وانخفض كذلك إنتاج المصافي المختلفة بنسبة 73 في المئة سنة 1990 مقارنة مع سنة 1989، وبالتالي لم تتعد نسبة الإنتاج، ارتباطاً بالقدرة القصوى، نسبة 1 في المئة سنة 1990. أما بالنسبة إلى الصناعات الخفيفة، فقد تدنى الإنتاج في 17 سلعة من أصل 31 أو 55 في المئة من إجمالي السلع. وتراوحت نسبة الإنتاج، ارتباطاً بالقدرة القصوى، لهذه**

الصناعات بين 3 في المئة كحد أدنى و81 في المئة كحد أقصى. وتراوحت نسبة المنتج إلى الإنتاج المقرر تحقيقه بين 4 في المئة و 112 في المئة حتى 1990/9/30. وفي محاولة لتصحيح وضع المصانع وإنتاجيتها المتدهورة، تدخلت الدولة للتأثير على هذه العوامل مستخدمة العناصر التالية:. التصفية. التأميم. نقل الملكية.(القذافي، 2002، ص 32)"

الجدول (2) يبين المصانع التي لا تزيد قدرتها الإنتاجية على 30% من قدرتها القصوى لغاية 1999/9/30

المصنع	نسبة الإنتاج المحقق إلى القدرة القصوى للمصنع
1 . الصناعات الخفيفة	
مصنع فاكهة في الجبل الأخضر	%13
مصنع معجون الطماطم، سبها	%0
مصنع فاكهة، درج	%1
مصنع تمر	%26
مصنع النهضة الزراعي، الزاوية	%10
مصنع الخضار والفاكهة، الزاوية	%4
مصنع رب التمر، الخمس	%24
مصنع استخراج زيت الزيتون وتصفيته، السبيعة	%7
مصنع صفائح القصدير	%0
مطحنة طبرق	%8
الفرن الآلي، طرابلس	%6
الفرن الآلي، مصراتة	%28
مصنع رقاقات تكسية الجدران، غريان	%29
مصنع زجاج مسطح	%27
مصنع ملابس، درنة	%27
مصنع علب الكرتون، الناصرية	%23
مصنع بلاستيك، بنغازي	%21
مصنع بلاستيك، البيضاء	%12
مصنع غازات، طرابلس	%26
مصنع الآجر الأحمر، السواني	%2
مصنع الأمل لماكينات الغسيل، طرابلس	%0
مصنع برادات، الرجبان	%0
2 . صناعات إستراتيجية:	
مصنع اسمنت، المرقب	%0

مصنع جبس، السواني	%22
مصنع أعمال معدنية، طرابلس	%12
مصنع كلس، سوق الخميس	%19
مصنع فلاتر، طرابلس	%5
مصنع كلس، بنغازي	%10
مصنع الآجر الأحمر، بنغازي	%5
مصنع القوالب الإسمنتية، بنغازي	%14

المصدر:. سيف الإسلام م. القذافي. ليبيا والقرن الواحد والعشرين. مرجع سابق. ص 32، 33.

من خلال الجدول السابق يتبين أنَّ جميع المصانع التي تم حصرها هنا لم تكن تعمل بشكل اقتصادي، حيث يُلاحظ أنها جميعا تعمل تحت معدل 30% من قدرتها الافتراضية. وهذه كارثة اقتصادية بكل ما في الكلمة من معنى. وهذا يعني أيضا، أنَّ المعالجات التي وضعتها الدولة لحل مشكلة مصانع تتدهور حالتها بالجملة، لم تنجح. نعم، فعندما فرض مجلس الأمن حظراً على تصدير المحروقات إلى ليبيا، بعد اشتداد حدة المعارك بين الثوار وكتائب القذافي، في بداية سنة 2011، فوجي الليبيون أن مصافي النفط المحلية، لم تكن قادرة على تغطية إلا حوالي 25% من احتياجات البلد، وغرقت البلاد في حالة من العجز الكامل عن توفير الوقود للمواطنين، حيث طالت طوابير السيارات لتصل إلى عدة كيلومترات في جميع المحطات في المناطق الغربية، ولم يستطع النظام إيجاد حل للمشكلة.

هذه الوضعية السيئة، من توقف المصانع وتدني إنتاجها المتواصل، أجبرت الحكومة الليبية على الاعتماد على الخارج لاستيراد كميات كبيرة من السلع والخدمات، وبخاصة المواد الغذائية، وأبسط الاحتياجات، لسد معظم حاجات سكانها، وكان ذلك الاعتماد يتزايد عاما بعد عام، معلنا فشل محاولات ليبيا المُعلنة والواهية، وغير المُخططة للاعتماد على الذات. وقد بلغ عدد الدول التي تستورد منها ليبيا خلال العام 1996م، مثلا، 80 ثمانون دولة(الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 1996)، منها دول تُعد فقيرة وتعاني من مشكلات اقتصادية مزمنة، وفي حاجة ماسة للمساعدات الخارجية، منها مثلا بنغلادش والصومال.

الجدول (3) يبين قائمة بأسماء الدول التي تستورد منها (الجماهيرية العظمى)، معظم احتياجاتها من السلع الضرورية، ومواد التشغيل سنة 1996م.

الجزائر	الإكوادور	ماليزيا	كوبا	اسبانيا
الأرجنتين	فنلندا	مالطة	قبرص	سيريلانكا
أستراليا	فرنسا	موريتانيا	تشيكيا	السودان
النمسا	ألمانيا	المكسيك	الدنمارك	السويد
جزر الباهاما	غانا	المغرب	اليابان	سويسرا
البحرين	اليونان	هولندا	الأردن	سوريا
بنغلاديش	جواتيمالا	نيوزيلندا	كوريا الشمالية	تايلاند
بلجيكا	هونج كونج	نيكاراغوا	كوريا الجنوبية	تونس
البرازيل	المجر	النرويج	لبنان	تركيا
بلغاريا	ايسلاند	عُمان	رومانيا	روسيا
كندا	الهند	الباكستان	جنوب إفريقيا	الإمارات العربية
شيلي	اندونيسيا	بنما	السعودية	مصر
تايوان	إيران	الفلبين	سنغافورة	المملكة المتحدة
الصين الشعبية	أيرلندا	بولندا	الصومال	الولايات المتحدة
كولومبيا	إيطاليا	البرتغال	يوغوسلافيا	الأرجواي
كوستاريكا	فنزويلا	اليمن	زيمبابوي	فيتنام

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق. إحصاءات التجارة الخارجية 1425 ميلادية/ 1996 إفرنجي. أول جدول في الكتاب.

هذا الاعتماد أدى أيضا، إلى ارتفاع قيمة الواردات الليبية إلى أكثر من الضعف خلال حوالي 22 سنة، أي من سنة 1974م، إلى سنة 1996م، فقد ارتفعت قيمة الواردات الليبية من 817.843 مليون دينار ليبي سنة 1974م، إلى 1.914.843 مليون دينار سنة 1996م (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 1996 ، ص 1).

وتضيف الدراسة السرية المشار إليها أعلاه ما يلي: "**إنه لمن المثير للدهشة أن يتحدث أحد في بلد نفطي وشمسي يبلغ احتياطه النقدي فقط أكثر من عشرين مليار دولار عن الفقر، وهو ما هو عليه من مكانة دولية،... ولكن الأمر في الواقع موجود، ولا جدوى من إخفائه وتغطيته، وهو معلن على رؤوس الأشهاد بالمسوحات الميدانية ونواتج ومستخرجات البحوث العلمية وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المتكررة... ونعتقد أن بعضا منها قد تكدس حتى**

أفرز نتائج مثيرة على سلوك الناس(اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل،1372، ص11)"

إن هذه الحقائق الدامغة التي كان القذافي، بكل تأكيد، مطَّلعاً عليها، لم تدفعه لإصلاح الخلل الذي كان يستشري في أوصال الدولة، وينهش في بنيتها حتى صارت دولة بلا معنى ولا مضمون، دولة تعتمد على الخارج في إطعام شعبها، رغم مقولة (القائد المشهورة "لا استقلال لشعب يأكل من وراء البحر")، لقد صار الشعب الليبي يأكل من وراء المحيطات لكي يصدِّق مقولة زعيمه، فلا يأكل من وراء البحر فقط!

الخيبة الخامسة:ـ تمثلت في إهمال القوات المسلحة وتشتيتها؛ فقد انبرى القذافي إلى القوات المسلحة وطفق يعبث بمكوناتها، ويسرح خيرة ضباطها وجنودها، حتى لا تشكل هاجساً أمنياً، بحكم أنها المؤسسة الوحيدة المتبقية في ليبيا التي يُحتمل أن تكون قادرة على الرفض والتغيير، خاصة وأن معظم المحاولات الانقلابية التي كُشفت، كانت هذه المؤسسة وراءها. فتم تشتيت وتوزيع القوات المسلحة بطريقة هادئة ومن دون ضجيج إعلامي، حتى لا يثير حفيظة الجيش، أو الشعب، أو حتى العالم الخارجي. وبدأ يعيد تصميم منظومة القوات المسلحة، فحولها إلى كتائب وألوية محدودة ومعروفة وتحت سيطرة وإمرة أبنائه والمقربين منه، وأصبحت عقيدتها الدفاعية، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأمنه هو وعائلته. وتم كل ذلك، تحت شعار قيام الشعب المسلح، من دون أن يجرؤ أي إنسان على الكلام. فمن يجرؤ على الكلام (والقائد) يعمل على تأسيس (الشعب المسلح غير القابل للهزيمة، غير القابل للحصار!) شمل التسريح مئات من ضباط جميع الأسلحة، وبخاصة غير المضمون ولاءهم، ومعظمهم من الضباط المحترفين القدامى ممن اكتسبوا خبرة وتجربة واسعة، واحترام عالمي بسبب دراستهم في عدد من الدول الأوربية، وانضباطهم، ودقتهم في العمل. حتى لم يبق من ضباط القوات المسلحة المحترفين والمشهود لهم بالقدرة والخبرة إلا عدداً قليلاً.

الخيبة السادسة:ـ أنه بدأ يعمل على تفريغ الشعارات التي رفعها من محتواها، ويعمل على هدمها وتسفيهها، فتحولت الوحدة العربية إلى عداوات وخلافات عربية، حتى أن العلاقات العربية . العربية، شهدت أسوأ مستوى لها منذ قيام الجامعة العربية، وكانت علاقات ليبيا مع معظم الدول العربية سيئة، ومعها جميعاً في حدِّها الأدنى، ولم يقم في يوم من الأيام بمحاولة جادة لحل مشكلة بين دولتين عربيتين، بل كان في كثير من الأحيان عامل خلاف، وتفريق، بحجة الانحياز للقوى التقدمية العربية ضد الرجعية العربية، وحتى الدول التقدمية لم يقم بينها وبين ليبيا أي تقارب أو

تنسيق يؤدي إلى تعاون اقتصادي أو سياسي أو عسكري مثمر. وكانت جل المعونات المقدمة للدول العربية والإفريقية، على قلتها، مشروطة. وهو يعترف صراحة في خطابه في المؤتمر الشعبي الأساسي سيدي خليفة بتاريخ 17 من جماد الأولى 1397 ور الموافق 4 من شهر يناير 1988م، أنه لا يقدم معونات مهمة للبلدان العربية والإفريقية، يقول:"**ونحن بموقفنا المعنوي بالنسبة للأمة العربية بل نحن ضميرها المعبر عنها لكننا من الناحية المادية بخلاء وليس على الأمة العربية فقط بل على إفريقيا أيضا، وأنا اسمع أحيانا الناس يقولون ها هو واحد إفريقي يحمل حقيبة ملأها بالأموال من هنا ليعود بها إلى بلاده.. لا، لا مال ولا غيره ولو كنا نعطيهم أموالا لاستطعنا أن نجمعهم معنا مثل فرنسا، ذلك أن فرنسا تدفع لهم رواتب كموظفين يتبعونها من رئيس الجمهورية إلى الشرطي في بعض هذه البلدان وبالتالي تملي عليهم مواقفهم السياسية... نحن بخلاء من جهة الأمة العربية**(السجل القومي، مج 19، 1988،ص377)"

ويذكر الأستاذ عبد الرحمن شلقم حادثة تدل على تلكؤ ومماطلة القذافي في تقديم الدعم إلى الفلسطينيين، فيقول:. "وحدث أن قرر وزراء الخارجية العرب تقديم دعم إلى الفلسطينيين، وكانت حصة ليبيا حوالي خمسة مليون دولار، واتفقت مع البغدادي على تحويل المبلغ من دون استشارة القذافي، وعندما علم بذلك، أمر باقتطاع المبلغ من ميزانية وزارة الخارجية... تكرر الشيء نفسه عندما قمنا بدفع نصيب ليبيا في ميزانية الجامعة العربية.(شلقم،2012، ص70)" وهذا يعني أنه لم يكن ينوي دفع المساعدة المقررة في اجتماع وزراء الخارجية العرب، وهو الذي يتشدق دائماً بدعمه للقضية الفلسطينية، ويتظاهر بأنه فلسطينياً أكثر من الفلسطينيين. وهو دائماً ما يربط بين المواقف السياسية للدول والمنظمات، وعلاقاته الشخصية مع قيادات تلك الدول، أو المنظمات.

الخيبة السابعة:ـ التنكيل بالمعارضين قتلاً، ونفياً، وتهميشاً، وإقصاءً. يقول القذافي مبررا عمليات التصفية التي نفذها ضد الليبيين الهاربين من بطشه إلى الخارج، في لقاء له مع طلبة وطالبات الثانوية العامة بالفرع البلدي طرابلس المركز بتاريخ 18 من جمادي الأولى 1397 ور الموافق 5 يناير 1988م:. "... **وبالتالي هؤلاء الناس الذين مشوا ليخدموا في أمريكا وأوربا يستحقون حقا التصفية الجسدية لأنهم خرجوا من جبهتنا وانضموا إلى جبهة الأعداء، تركوا جيشهم وذهبوا إلى جيش العدو... فكيف بعد هذا نجد عربيا أو عربيا ليبيا يعيش في أوربا ويخدم فيها، حتى لو يكنس الشوارع هناك فهو يخدم العدو ومن ثم تجب تصفيته، وكل الذين يعملون هناك حلال تصفيتهم لأنهم تركونا وانظموا للعدو.**(شلقم،2012، ص386)" هكذا كانت فلسفة القذافي. كلٌّ من يخرج من ليبيا، هاربا من جبروته وطغيانه، عدو لها ويجب تصفيته بتهمة الخيانة العظمى. لقد

أرادها سجناً كبيراً لا يخرج منه أحد إلا إلى القبر، وهي فلسفة غريبة وغير واقعية ولا يقبلها منطق ولا يسندها شرع ولا قانون. وقد تمكن بالفعل من تصفية ما لا يقل عن (35) مواطناً ليبياً في مناطق مختلفة من العالم، خلال الفترة من عام 1976م إلى عام 1996م. في وقت كانت الدول المتحضرة كبيرها وصغيرها، تفاخر بتوفير كافة أنواع الحماية، وجميع أشكال المساعدة لمواطنيها في الخارج.

الخيبة الثامنة:ـ التنكر لمؤيديه وأنصاره من عامة الشعب، الذين أيدوه وصفقوا وهتفوا له كثيرا، فما إن تحسنت العلاقة بينه وبين الغرب، حتى طفق يبعد من كان يتوقع القرب منهم، ويتبع سياسات طاردة، جعلت الآلاف منهم ينكصون على أعقابهم متذمرين غاضبين غير قادرين على الحصول على عمل لأولادهم، ولا على حل مشكلاتهم المالية والاجتماعية، وغير قادرين على الكلام خوفاً، ومنهم من خشي أن تتم التضحية به في تسوية بعض القضايا الدولية، التي واجهت الدولة الليبية. ولعل كثير من الليبيين ما زالوا يتذكرون فكرة عودة الخبراء إلى مناطقهم. تلك الفكرة التي أدت إلى طرد مئات الرجال وتجريدهم من مناصبهم ومكاسبهم، وإعادتهم قسرا إلى مناطق سكناهم، وحل محلهم أقاربه وأقارب بطانته. واصطفى لنفسه السفهاء، والمتسلقين، والتافهين، وأنصاف المتعلمين، ممن لا ماضي يذكر لهم، دفعهم إلى إتِّباعه، الفقر والحاجة، والشعارات الكبيرة المرفوعة، حتى إذا تمكن منهم، وتمكنوا هم في المواقع التي وضعهم فيها، صاروا على استعداد للقيام بأي عمل يرضيه، ضناً منهم أنه ولي نعمتهم، والمتفضل عليهم.

وأن ذلك من قبيل الوفاء والعرفان، وعندما لمس فيهم الانقياد، زاد في قربهم ومكنهم من مؤسسات الدولة المختلفة، حتى صارت الدولة الليبية تُدار بالجهلة وأنصاف المتعلمين، وأعطاهم الجاه والمال والسلطان، حتى شعروا أنَّ ذلك دَيْنًا له عليهم، وجب سداده بالخضوع له، وخدمته على حساب الشعب الليبي، وخلطوا بين الولاء له والولاء لليبيا. وكانت المحصّلة فشل ما تولوه من مسئوليات ومؤسسات، وعدم قدرة على تقديم المشورة عند الملمات. وهو لا يجد غضاضة في الاعتراف بهذا الأمر علناً وفي خطبه الرسمية.

يقول في كلمة له في احتفال تخريج الدفعة العاشرة من طلبة أكاديمية الدراسات العليا بتاريخ 2006/12/15 م.: "**هذا ثوري يهتف كثيرا ضعوه في هذه الشركة قطاع عام لأنه متحمس للشعب وللثورة هذا لا ينفع.. هذه مسألة عاطفية.. حسناً هذا ثوري ممكن لا يخون ومستعد أن يموت ويقاتل لكن لا يستطيع أن يسير الشركة الفلانية وهذه غلطتنا وهذه بلادنا لأننا أتينا بثوريين ليس لديهم مؤهلات ومكناهم من مؤسسات القطاع العام وفسدت ليس ذنبهم ذنبنا نحن**

إننا وضعنا هؤلاء الناس في هذا المكان وتصرفنا عاطفيا بمقاييس ليست مقاييس علمية...(القدافي،2006، ص11)"

هكذا بكل بساطة، فسدت الشركات وفشلوا لأنهم لا يحملون مؤهلات، وهل يُكتشف فشل من لا يحمل مؤهلاً علمياً، بعد أن يفشل ويتسبب في خسائر كبيرة مادية ومعنوية، وفي تأخير خطط وبرامج تنموية؟ ألم يكن معروفاً منذ البداية أن غير المتعلم، وغير المتخصص لا يستطيع إدارة وتشغيل المؤسسات الكبيرة، ولا حتى الصغيرة؟ لقد كان ذلك الفشل نتيجة طبيعية للسياسات الرديئة في اختيار المسئولين، وفي تشغيل أقاربه وتوزيعهم على المراكز والمواقع المهمة المحيطة به، ثم لاحقاً صاروا يتسللون إلى كل مكان من الدولة. فبعد نجاح الثورة في 1969 م، "تم الشروع في تجنيد أعداد كبيرة من الطلاب والشباب وإرسالهم إلى الكليات العسكرية في مصر... كان المعيار الأول، وقد يكون الوحيد لاختيار هؤلاء الطلاب، هو الثقة التي أسست على عنصر القرابة، أمر معمر القذافي جميع أبناء قبيلته الذين يدرسون بالمرحلة الثانوية بالالتحاق بالكلية العسكرية، وتم ضم حتى أولئك الذين لم يحصلوا على الشهادة الثانوية، وفعل عبد السلام جلود الشيء نفسه(شلقم، 2012، ص 486)"

ثم تحول بعضهم رويدا رويداً إلى خانة من باعوا ضمائرهم للشيطان، تحولوا إلى قتلة ومزورين، فانتشر الفساد من رشوة ووساطة ومحسوبية، وغش، وتزوير، وتحولت الدولة الليبية بين أيديهم إلى بقرة حلوب، ومرتع خصب لتجار الحقائب، وموقّعي الصفقات، وأُقِيْمَتْ المشاريع الضخمة من أجل التكسب والارتشاء، وليس من أجل التنمية والبناء، فتم إطلاق مشاريع الإسكان الضخمة، لكن لم تكن الخطط والدراسات دقيقة وكافية. فقد بُنيت معظم الوحدات السكنية من دون مرافق، ومن دون بنية تحتية. كما بُوشر في الهدم والتدمير في كثير من المناطق قبل أن يتم تكليف الشركات المنفذة، أو قبل أن تستلم، وتم تنفيذ عدد كبير منها في مناطق بعيدة ونائية ستزيد من تكلفة بنائها وخدمتها.

وفي هذا السياق تم تدمير أجزاء كبيرة من مدينة طرابلس ومعظم المدن الليبية، بحجة إعادة البناء، حتى صار سعر متر الأرض الفضاء في طرابلس، وفي عموم ليبيا، من أغلى الأسعار في العالم، وربما أغلاها على الإطلاق. وكانت النتيجة المخيبة للآمال أنَّ البناء الموعود تأخر كثيرا، وتعطل بسبب صراع مراكز القوة المتناحرة على العمولات والرشاوى، لدرجة أن الرأي العام الليبي صار يتندر على تدمير أحياء طرابلس قبل التخطيط لإعادة بنائها، وعلى تلك الوعود قائلاً، إن طرابلس أصبحت (تراب بس).

يقول الأستاذ عبد الرحمن شلقم واصفاً حالات الصراع على العمولات والنسب المئوية التي يجب تحصيلها من وراء الصفقات التي صاحبت المشروعات المزمع إقامتها: "... أصبح الحديث عن المليارات التي ستتطاير، وعن الشركات التي بدأت تتدافع نحو ليبيا، وسَرَتْ في طرابلس حشرجة عاتية، وبدأ أبناء القذافي، وأبناء عمومته، وبعض الوزراء المسئولين عن تلك المشروعات والدوائر العسكرية والأمنية يحضرون الأوراق والأقلام، ويقدرون نسب العمولة والمبالغ التي سيحصلون عليها جراء ذلك، وأصبح شعار لا صوت يعلو على صوت الملايين، هو إشارة المرور التي تقود إلى كرسي القرار.(شلقم،2012،ص 486)" هذا بالإضافة إلى دخول عائلة القذافي (أبناؤه وأقاربه) في معظم، إن لم يكن جميع، الصفقات والمشروعات الاقتصادية والتجارية الكبيرة كشريك رئيسي، وانتزعوا كثيرا من امتيازات الشركات الكبرى التي تسعى لدخول السوق الليبي.(*)

الخيبة التاسعة:ـ تجرأ أبناء القذافي وأبناء عمومته، والمقربون منه، ومن أبنائه، على كثير من الناس فاعتدوا على ممتلكاتهم وأعراضهم وحياتهم بحجة وبدونها. ولم يسلم حتى المسئولون الكبار في الدولة من إهاناتهم، ومعاملتهم القاسية. وأجبروا القضاة على ممالات الظالمين والمتسلطين، وتم التدخل في عديد الأحكام والقضايا بالتعديل والتغيير والشطب، وفقاً لم يتطلبه موضوع القضية. أما الشرطة فقد أمست عاجزة تماماً عن الولوج في أية مشكلة يكون أولاده طرفاً فيها، ومن يتجرأ على حشر أنفه في ما لا يُسمح بالولوج فيه يكون مصيره الجدع.

حدثني أحد الأصدقاء من ضبَّاط الشرطة أنه، بينما كان يقوم بدورية ليلية في طرابلس، وفي إحدى البوابات، جاءت سيارة فارهة (همر أمريكية) تستعمل الأضواء المبهرة وتسير بسرعة فائقة، حاول الشرطي إيقافها لكنها اندفعت نحوه بسرعة وكادت تصدمه، لدرجة أنه ترنح وكاد يسقط، لولا أنه اضطر للاستناد على سيارة الشرطة. توقفت السيارة بشكل استفزازي وعادت إليه، ونزل منها شخصان مسلحان وشهرا سلاحهما في وجه ضابط الشرطة وطلبوا منه تسليم سلاحه والركوب معهم، وقال له أحدهم كيف تجرؤ على إيقاف سيارة أبن الرئيس؟ قال لي الضابط: إنه فوجئ بوجود سيف ابن القذافي يقود السيارة وينظر إليه نظرة تأفف واستعلاء، ثم يقول لمن معه أحضروه معكم.

- ❖ قال الضابط: لقد أذهلتني عبارة (ابن الرئيس) وأنا الذي كنت أعتقد أن معمر القذافي قائداً للثورة، وليس رئيساً.

* لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع لكتاب القذافي نهاية زعيم أم مقتل طاغية. لمحمد السعداوي. مكتبة بيروت ج. م.ع، القاهرة. 2011. ص من 36 إلى 63.

أخذوا ضابط الشرطة إلى مكان غير معروف حيث قضى ليلته بعد أن نال من السب والشتم ما يثير الألم والحزن، وفي الصباح أخذوه إلى بيت سيف القذافي وهم يشتمونه ويهددونه، ثم أدخلوه إلى مكتب سيف الذي وبخه قليلا، ثم قدم له ظرفاً به مبلغ وقدره خمسة آلاف دينار ليبي.

- ❖ وقال له:. (خذ هذا الظرف، بالك ينسيك خلعة البارح). وهكذا صارت الحياة في ليبيا لا تُطاق، لا يرضاها المخلصون، ولا يطيقها الصابرون.

الخيبة العاشرة:ـ فكرة توريث الحكم في ليبيا، بمن عليها وما عليها، لأبنائه الذين بدءوا يتصرفون في ليبيا كما لو أنها ملك مقدس، وعقار خاص لعائلة القذافي. فهم يتدخلون في كل شيء، ويعبثون بكل شيء، ويتصرفون على هواهم، وبما يحقق متعتهم ورضاهم، وكان تكليفهم بمهام قيادية كبيرة في مختلف مؤسسات الدولة، وتدخلهم في كل شأن من شئونها، مؤشرا قويا على ذلك التوريث. وهذا تماماً ما جعل صبر الليبيين ينفد، والكيل عندهم يطفح، وانبرى كثير منهم يمارسون سياسة العصيان المدني غير المُعلن، فيفسدوا ما استطاعوا، ويعبثوا بما استطاعوا، ويأخذوا ما استطاعوا من أملاك الدولة، إلى أن صار الاعتداء على أملاك الدولة وعدم احترامها وضياع هيبتها ثقافة تنتشر بين الليبيين بقوة. وصارت قناعة كثير من الشباب في كل مكان من ليبيا، (إذا لم تأخذ من دون وجه حق، فسيأخذ غيرك وهو لا يستحق).

المبحث الثالث:. خيبات فبراير.

سقط القذافي وسقط معه نظامه، وتنفس الليبيون الصعداء، فقد أزاحوا لتوهم كابوسا جثم على صدورهم سنوات طوال، فأقض نومهم، وكتم أنفاسهم، وأفسد أمانيهم وتطلعاتهم. عم الفرح والسرور نفوسهم، رغم فداحة الثمن الذي دفعوه، وبدءوا ينفضون عن كواهلهم غبار وأدران أكثر من أربعين عاما من الإحباط والتخبط والوعود الزائفة والتجارب غير الواقعية الفاشلة. عمت الفرحة والاحتفالات معظم المدن والقرى، وشارك أكثر الناس بحماس واندفاع ذاتي. وارتفعت أصوت الأمل تنادي بأنْ (أبشروا أيها الليبيين.. الخير جاي)، وبدأ كثيرون يستعدون لحياة جديدة ملؤها الفرح والسعادة، ووطن يسوده البناء والسلام والأمن والطمأنينة. لكن، يبدو أنَّ الخيبات قد كُتبت على الليبيين فكانت قدرا مقدورا، وتاريخا مسطورا! فلا يكادوا يتخلصوا من خيبة، ويزيحوا عن صدورهم هما، حتى تطل في الأفق بوادر خيبة أشد وأقسى من سابقاتها، وهما أثقل وأشد على النفوس من الذي مضى.

الخيبة الأولى:ـ ما إن قُتل القذافي، وجاء وقت إعلان التحرير حتى تفاجأ الليبيون والعالم برئيس المجلس الانتقالي يعلن إلغاء قانون الأحوال الشخصية، الذي كان ينظم عمليات الزواج في ليبيا.

وهكذا صار بمقدور الرجال في ليبيا أن يتزوجوا مثنى وثلاث ورباع، وكأن الثورة قامت من أجل هذا! لم يكن الوقت مناسبا لطرح مثل هذا الموضوع، ولا كان أمرا ضروريا في بلاد بدأت تنزلق نحو الفتنة، ولم تكن النفوس تتطلع إلى مثل هذا الأمر. فكانت الدهشة والوجوم والإحباط على كل وجه، وكان إثارة مثل هذا الموضوع في مثل هذا الوقت مؤشرا على تخبط الساسة وعدم إدراكهم للأولويات السياسية التي تقود إلى الاستقرار.

الخيبة الثانية:ــ قيام حكومة عبد الرحيم الكيب بتبذير وإنفاق عشرات المليارات من الدينارت من دون أن يظهر منها أي أثر على حياة الناس ولا على تطوير المؤسسات أو استكمال المشروعات، أو تحسين الخدمات. وامتازت تلك الفترة بمحاباة الجماعات المسلحة والإنفاق عليها بشكل كبير، ما جعلها تتغول على الحكومة وتجبرها على إتباع سياسات تخدم أغراضها وبرامجها الخاصة.

الخيبة الثالثة:ــ قرار المجلس الانتقالي الذهاب إلى انتخابات عامة لانتخاب المؤتمر الوطني العام قبل أن تستقر الأحوال السياسية، أو يُعرف الاتجاه الذي ستسير عليه البلاد. السماح بتأسيس أحزاب سياسية قبل صدور الدستور الذي يجب أن ينظم آلية تأسيس الأحزاب ونظام عملها. وما كان مستغربا ومثيرا للدهشة، أن تكون آلية انتخاب المؤتمر الوطني العام على أسس فدرالية (اتحادية)، في وقت كان الليبيون قد نبذوا هذا النظام ونسوه، عن اقتناع، منذ سنة 1963م. وما زاد الطين بلة أن تسلل بعض المرشحين المنتمين إلى بعض التيارات السياسية إلى المؤتمر الوطني العام عن طرق قوائم المستقلين، وهي خدعة دلت على خبث سياسي وتدليس لم يكن محمود العواقب، فتمكنوا من السيطرة على المؤتمر الوطني العام وتوظيفه لخدمة مصالح تنظيماتهم، وأدخلوا البلاد في دوامة الصراع السياسي والخلافات الدامية التي يصعب إيجاد حلول لها، ومكنوا للمسلحين من مؤيديهم من السيطرة على طرابلس وبنغازي وبعض المدن الكبيرة الأخرى.

وباتت تلك التنظيمات تتدخل في عمل المؤتمر الوطني العام، بل وتفرض عليه توجهاتها. ثم وافق المؤتمر الوطني العام على ترشيح علي زيدان لتشكيل الحكومة لتسيير شئون البلاد، لكن سرعان ما ظهر عجزها التام عن ضبط الأمن، أو تقديم خدماتها بشكل طبيعي، وسرعان ما بدأت تغطي عجزها عن طريق التوسع في الإنفاق، والتهاون مع الجماعات المسلحة التي ما انفكت تتغول عليها وعلى مؤسساتها بقوة السلاح، وكانت الخيبة مريرة عندما تم خطف رئيس الحكومة نفسه واقتياده إلى جهة مجهولة للتحقيق معه، ويبدو أنه لم يُطلق سراحه إلا بعدما تعهد بالانصياع لمطالب خاطفيه، أو وافق على دفع مبالغ طائلة لخاطفيه.

الخيبة الرابعة:ـ قيام المؤتمر الوطني العام بالتمديد لنفسه بعدما انتهت ولايته، من دون النظر إلى الجوانب القانونية، أو إلى التبعات السياسية، أو لرفض الشارع لذلك التمديد. كان واضحا أن التمديد الذي نال رضا أغلب الأعضاء كان تعبيرا على رغبتهم في مواصلة الاستفادة من المرتبات والامتيازات الكبيرة التي أقروها لأنفسهم منذ البداية، ومواصلة هيمنة جهة سياسية معينة على المؤتمر الوطني العام، وتمرير مصالحها من خلاله.

بعد جهد جهيد، وصراعات سياسية مريرة، تم الاتفاق على إجراء انتخابات جديدة، أفرزت هذه المرة مجلس النواب، الذي كان أكثر أعضائه المنتخبين يقلقهم تغول الجماعات المسلحة وسيطرتها على الحكومات المتعاقبة وعلى المؤتمر الوطني في طرابلس، فاتفقوا على نقل مقر المجلس الجديد إلى طبرق حيث يضعف نفوذ الجماعات المسلحة بشكل كبير. وهنا بدأ فصل جديد من الصراع. تعددت جبهات الصراع، ودخلته تيارات سياسية وعقائدية بشكل معلن. احتدم الصراع بين المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب، كل منهما يتهم الآخر بالبطلان، وكل منهما يدعي الشرعية لنفسه. من هنا بدأت ملامح انقسام البلاد إلى شرق وغرب تلوح في الأفق، وترتب على هذا الانقسام حكومتين، واحدة في العاصمة والأخرى في طبرق، كل منهما تدعي الشرعية وتتصرف كحكومة حقيقة. وبدأت آثار هذا الانقسام تنعكس سلبا على السياسة الداخلية للبلاد. فأهمل الجيش الوطني، وتم تهميش وتجاهل أجهزة الأمن، فانتشر الفساد والجريمة على نطاق واسع، وبات المواطن يعاني الخيبات.

الخيبة الخامسة:ـ أنَّ مسلسل الصراع الدموي بين التيارات السياسية والدينية بدأ قويا شديدا كالبركان المجنون يقتل الخصوم ويصفي الأعداء، وهُم جميعا من أبناء الشعب. قُتل عبد الفتاح يونس في ظروف غامضة، ووُجهت أصابع الاتهام إلى التطرف الإسلامي، ولم يجرؤ أحد على الإفصاح عن المجرمين. ثم وقعت اغتيالات كثيرة في بنغازي وطرابلس وسبها وبعض المدن الأخرى، حصدت مئات الأرواح من ضباط الجيش وعشرات من المدنيين من الناشطين السياسيين ومؤسسات المجتمع المدني، ولم يجرؤ أحد على الإفصاح عن المجرمين. لكن تبقى أصابع الاتهام تشير إلى التطرف الديني والسياسي، من دون تحديد جهة أو منظمة بذاتها، أو أشخاص بذاتهم.

الخيبة السادسة:ـ دخول البلاد في دوامة الصراع العسكري والسياسي متكافئ القوة، حيث جميع التيارات تمتلك القوة المتساوية تقريبا، فلا يستطيع أي فريق حسم الصراع لصالحه، وهكذا ستختفي الحكومة المركزية التي ينبغي أن تقود البلاد إلى التنمية والبناء، ويحل محلها حكومات محلية

ضعيفة ومتصارعة تتبع لتيارات وجماعات مختلفة الخطط والرؤى، وتدعي لنفسها الشرعية، وهو ما قد يقود البلاد فعلا إلى حرب أهلية بين المدن والمناطق تقضي على ما تبقى من ملامح الدولة وكيانها. وهي لعبة دُبرت وما زالت تُدبر بليل وبعناية، من قبل أجهزة المخابرات العالمية، الغرض منها إطالة عمر الصراع، وتضخيم الخسائر المادية والبشرية، بحيث ينشغل الليبيون في صراع داخلي يلهيهم عن التفكير في التنمية والبناء لأطول فترة ممكنة، ويستنزف ما توفر لديهم من سيولة نقدية، ومن ثروات طبيعية، فيزيد التخلف والفقر والجهل.

وهو المخطط الذي يجري تنفيذه في جميع الدول العربية، سواء كان ذلك عبر الثورات، التي انحرفت عن مسارها بشكل كبير، أو عبر الخضوع لرغبات الغرب بسبب الخوف من قيام ثورات مشابهة. وإذا استمر هذا المسلسل الخبيث، فسوف تدخل المنطقة العربية في غيبوبة التخلف والجهل فيتعطل دورها في البناء والتنمية، وتنشغل عن فكرة تحرير المقدسات والأراضي المحتلة ومعاداة الكيان الصهيوني لمئات السنوات، فتتمكن هذه الدولة اليهودية من العيش والبقاء والتوسع حتى يتم القضاء على الإسلام، وهو الهدف من وراء كل هذه الحروب والثورات والصراعات.

هذا قليل من كثير، وما خفي كان أعظم وأدهى وأمر.

نخلص من هذه القراءة، إلى أنَّ الليبيين مروا خلال تاريخهم الحديث والمعاصر بصدمات وخيبات رفعت مؤشرات الإحباط واليأس والقنوط لديهم، فأضعفت انتمائهم الوطني وولائهم للدولة، لأنهم لم يعرفوا عبر تاريخهم إلا نوعين من الدول:

- دولة غاصبة غاشمة محتلة تقتل وتهجر وتشرد وتذل، وتكرهم على خدمتها وتمويل خزانتها.
- ودولة وطنية ضعيفة فاسدة يستفيد فيها حواشي السلطان، والبلطجية وعديمي الضمير والأخلاق، ويُسحق فيها المواطن وتُهمل مصالحه.

لقد ساهمت التراكمات، التي امتدت لعشرات السنيين، في تكوين الشخصية الليبية المتميزة بثقافتها السلبية التي تناصب الحكومة العداء، ولا تتعامل معها إلا من خلال منظور تحقيق المصلحة، أو درء المضرة. من هنا يمكننا القول أن ماضي الليبيين المليء بالتجارب السلبية والصراع ضد الحكومات الأجنبية المسيطرة بقوة السلاح على أرضهم وبلادهم، جعل الليبيين ينظرون إلى الحكومة على أنها خصم وجب مواجهته إذا كانت المواجهة ممكنة، أو مماطلته إذا تعذرت المواجهة. كما جعلت رؤيتهم لمستقبل بلادهم يسير في خطين متوازيين؛ الخط الأول الرغبة في تكوين دولة بحكومة وطنية، شأنهم شأن غيرهم من الشعوب. والخط الثاني الشك والريبة في أنَّ أية حكومة تأتي قد تكون كسابقاتها من حكومات السيطرة والاحتلال.

وهكذا يتضح لنا أن التراكمات السلبية من الخيبات التي لازمت تاريخ الليبيين عملت على تأخير الاتفاق على تأسيس الدولة الليبية، وأفسحت المجال أمام الخلافات والحروب والإرهاب، وساهمت في استمرار انتشار السلاح، وتفاقم حدة الصراع.

فالله المستعان وعليه العوض!

المراجع.

1. السجل القومي. أعداد مختلفة.
2. الأهرام، الوطن العربي. الأربعاء 8 من صفر 1427هـ 8 مارس 2006 ، س130،ع43556.alahvam.org.eg
3. أحمد محمد القماطي(1978). تطور الإدارة التعليمية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في الفترة من 1951 . 1975: دراسة تاريخية تحليلية ميدانية.– القاهرة : الدار العربية للكتاب.
4. الطاهر احمد الزاوي(1985) . جهاد الليبيين في ديار المهجر، من سنة 1343هـ ـ 1924م إلى سنة 1372 هـ 1952م.– ط2.– لندن : منشورات دارف المحدودة.
5. نجية حسين التهامي (2010). علي الديب شاعرا وكاتبا وخطيبا دراسة تحليلية نقدية لسلسلة الرسائل العلمية.– الزاوية : جامعة السابع من ابريل.
6. طلحة جبريل (1996) مذكرات محمد عثمان الصيد (رئيس حكومة ليبيا الأسبق). محطات من تاريخ ليبيا .– الرباط : طوب للاستثمار والخدمات.
7. ن.إ.بروشين(2005). تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969؛ ترجمة د. عماد حاتم، مراجعة د. ميلاد أبو سلامة المقرحي.– ط2 .– منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات المترجمة (11): طرابلس ليبيا.
8. علي محمد الصلابي (2012). تاريخ الحركة السنوسية في ليبيا.– القاهرة : دار المعرفة للنشر والتوزيع.
9. محمد يوسف المقريف(2008). ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية.– القاهرة : دار الاستقلال، مكتبة وهبة
10. أحمد محمد القماطي(1978). تطور الإدارة التعليمية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في الفترة من 1951 . 1975، دراسة تاريخية تحليلية ميدانية.– القاهرة: الدار العربية للكتاب.
11. الهادي إبراهيم المشيرقي(د–ت). ذكريات في نصف قرن من الأحداث الاجتماعية والسياسية. منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين للدراسات التاريخية (سلسلة الوثائق التاريخية.7). طرابلس . ليبيا.
12. مصطفى عمر التير(1992.). مسيرة تحديث المجتمع الليبي مواءومة بين القديم والجديد.– بيروت – لبنان :معهد الإنماء العربي.

13. عبد الرحمن الجنزوري(2000). رحلة السنوات الطويلة، وقائع وتأملات في سيرة مواطن ليبي. 4 طرابلس . ليبيا: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. سلسلة السير والتراجم.

14. سيف الإسلام القذافي(2002). ليبيا والقرن الواحد والعشرين.- د-م : منشورات وان ناين ميديا.

15. اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل(1372 ور). دراسة لتحسين مستوى المعيشة ومعالجة أوضاع محدودي الدخل(وثيقة ليست للتداول)

16. معمر القدافي(1424) . كلمة الأخ القائد في عيد الأعياد السادس والعشرين لثورة الفاتح العظيمة .- باب العزيزية طرابلس: منشورات مكتب الاتصال باللجان الثورية شعبة التثقيف والإعلام والتعبئة. مطبعة الزحف الأخضر. 3 من شهر الفاتح.

17. حسين فرج رهيط، فتحي عبد الحفيظ المجبري(2005). التطورات الديموغرافية (السكانية) والاقتصاد الليبي، بحث في العلاقات والسياسات.- سرت : منشورات مركز الدراسات والبحوث بأمانة مؤتمر الشعب العام.

18. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق(1996). إحصاءات التجارة الخارجية .

19. عبد الرحمن شلقم(2012). أشخاص حول القذافي.- طرابلس: دار الفرجاني للنشر والتوزيع والإعلان.

20. معمر القدافي (2005) كلمة الأخ قائد الثورة في احتفال تخريج الدفعة العاشرة من طلبة أكاديمية الدراسات العليا.

21. محمد السعداوي.(2011) القذافي نهاية زعيم أم مقتل طاغية؟!.- القاهرة : مكتبة بيروت .

22. المنصف وناس(2014). الشخصية الليبية بين ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة.- تونس: الدار المتوسطية للنشر.